جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت (2006-2018)

The Employment of Humanitarian Aid in Strengthening the Regional Status of the State of Kuwait (2006-2018)

إعداد:

عبد الرحمن ناصر عايد العنقودي

(1670600018)

إشراف:

الدكتور محمد يوسف درادكة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويـــــض

أنا عبد الرحمن ناصر عايد العنقودي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي الموسومة "توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت 2006-2018" ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسـم:.....

التاريخ:.....

التوقيع:.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت 2006-2018

إعداد الطالب:

عبد الرحمن ناصر عايد العنقودي

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور محمد يوسف درادكة	مشرفاً ورئيساً .....
الدكتور	عضواً داخلياً .....
الدكتور	عضواً داخلياً .....
الدكتور	عضواً/خارجياً .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

أتقدم بهذا الإهداء المتواضع إلى وطني الكويت حفظه الله

كما أتقدم بهذا الإهداء إلى وطني الثاني المملكة الأردنية الهاشمية

وإلى أفراد أسرتي جميعاً على كل دعمهم وتشجيعهم على مر السنين

كما أتقدم بهذا الإهداء إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـــكر والتقديـــر

الحمد والشكر لله رب العالمين أولاً وآخراً.

بعد شكر الله عز وجل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعة آل البيت

وأعضاء الهيئة التدريسية الأفاضل في معهد بيت الحكمة،

وأخص بجزيل الشكر وموفور الامتنان الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الكرام على كل ما بذلوه من وقت وجهد

لمناقشة هذه الرسالة،

كما أخص بالشكر والتقدير الدكتور محمد يوسف درادكة الذي تفضل بالإشراف على الرسالة وبذل كل جهد ممكن في

إتمامها.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

تفويـــــض.....ب

قرار لجنة المناقشة.....ج

الإهـــــداء.....د

الشـــكر والتقديـــر.....ه

فهرس المحتويات.....و

قائمة الجداول.....ح

الملخص.....ي

Abstract:.....ك

الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة..... 1

أولاً: المقدمة..... 1

ثانياً: مشكلة الدراسة..... 3

ثالثاً: فرضيات الدراسة..... 4

رابعاً: أهمية الدراسة..... 4

خامساً: مصطلحات الدراسة..... 5

سادساً: منهجية الدراسة..... 5

سابعاً: حدود الدراسة..... 6

ثامناً: الدراسات السابقة..... 6

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:..... 11

الفصل الثاني واقع وحجم المساعدات الإنسانية الكويتية (2006-2018)..... 12

المبحث الأول: مفهوم المساعدات الإنسانية وواقعها..... 12

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية الكويتية..... 16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث تاريخ المساعدات الإنسانية الكويتية في الفترة (2006-2018) 20
أولاً: الاستثمارات الكويتية الحكومية 20
ثانياً: الاستثمارات الكويتية الخاصة..... 28
الفصل الرابع دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت..... 37
أولاً: دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت عربياً..... 37
ثانياً: دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت إسلامياً 59
الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات 80
أولاً: الاستنتاجات..... 80
ثانياً: التوصيات..... 82
قائمة المصادر المراجع..... 83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
1	استثمارات القطاع الخاص الكويتي خارجياً لعام 2012
2	حجم الاستثمارات الكويتية الحكومية خارجياً للأعوام (2013-2017)
3	حجم الاستثمارات الكويتية الخاصة خارجياً للأعوام (2013-2017)
4	قروض صندوق التنمية الكويتي خلال الفترة (1990-2010).
5	المجموع التراكمي لقروض الصندوق (1975-1980).
6	المساعدات الكويتية الإنسانية عربياً (1998-1999).
7	تطوير المجموع التراكمي لقروض الصندوق الكويتي كما في (2010/3/31).
8	التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق (2010/3/31).
9	القروض المقدمة للدول الإسلامية حتى (2010/6/30).
10	المنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى (2010/30).
11	منح حكومة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى (2010/6/30).
12	المساعدات الإنسانية الكويتية عربياً (2008/2000).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13	المساعدات الكويتية الإنسانية دولياً (1998-1999).
14	القروض المقدمة للدول الإسلامية والأجنبية حتى 2010.
15	المنح والمعونات الفنية المقدمة للدول الإسلامية حتى 2010.
16	منح حكومة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى 2010.
17	مساهمات الصندوق الكويتي في موارد مؤسسات التنمية.
18	المساعدات الإنسانية الكويتية دولياً (2017/2000).
19	نسبة المساعدات الإقليمية الكويتية من حيث النوع والاتجاه (1997-2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت (2006-2018)

إعداد:

عبد الرحمن ناصر عايد العنقودي

إشراف:

الدكتور محمد يوسف درادكة

الملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت عربياً وإسلامياً في القترة (2006-2018)، وذلك من خلال بيان واقع وحجم المساعدات الإنسانية الكويتية.

أظهرت نتائج الدراسة أن العامل الاقتصادي المتمثل في المساعدات الإنسانية الكويتية شكل عاملاً رئيساً في رسم مكانة الكويت، من خلال ما قدمته من مساعدات للعديد من الدول دونما إملاءات سياسية معينة، أو فرض توجهات وآراء على بعض الدول، كما أظهرت النتائج قيام الحكومة الكويتية بإعادة دراسة كيفية توظيف المساعدات الإنسانية خلال العقدين الماضيين (1998-2018)، وذلك في ظل تغير المعادلات السياسية الإقليمية والدولية، وفي ظل تذبذب أسعار النقط العالمية وتدنيها في كثير من الحالات لمستويات غير مسبوقة.

أوصت الدراسة بإتباع سياسة التقييم المستمر للصندوق الكويتي للتنمية نظراً لأهمية دوره الفاعل في تشكيل ملامح المكانة الدولية للكويت، وذلك ضمن معايير وضوابط تحكم عمل الصندوق يتم إعادة تقييمها بشكل دوري دائم، والعمل على محاولة توجيه المساعدات الإنسانية للشعوب بشكل مباشر من خلال لجان شعبية أو منظمات إغاثة دولية، وليس للحكومات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Employment of Humanitarian Aid in Strengthening the Regional Status of the State of Kuwait (2006-2018).

By:

Abdularahman N. Al-Ounqudi

Supervisor:

Dr. Mohammed Y. Daradkah

Abstract:

The study aimed to clarify the employment of humanitarian aid in strengthening Arab and Islamic regional status of the State of Kuwait (2006-2018), through the statement of the reality and size of Kuwaiti humanitarian aid.

The results of the study showed that the economic factor represented by the Kuwaiti humanitarian aid was a major factor in determining the status of Kuwait through its assistance to many countries without specific political dictates or imposing orientations and opinions on some countries.

The employment of humanitarian aid during the last two decades (1998-2018), in light of the changing regional and international political formula, and the fluctuation of oil global prices and decline in many cases to unprecedented levels.

The study recommended the continuous evaluation of Kuwait Fund for Development because of the importance of its role in shaping the international status of Kuwait within the framework of the criteria and controls governing the work of the Fund and is periodically re-evaluated and try to direct humanitarian assistance to people directly through popular committees or relief organizations International, not governments.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: المقدمة

إن تعزيز المكانة الإقليمية لأية دولة عملية معقدة وتحتاج لجهود طويلة ومتضافرة على مر العقود، والكويت كدولة تسعى كغيرها من الدول إلى تبوء مكانة إقليمية على الصعيد الدولي والإقليمي بحكم موقعها الجيوسياسي وتأثرها بالعديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، حيث يلاحظ أن سياسة الكويت الخارجية أصبحت مع الزمن تنقسم ملامحها في سعيها لتعزيز مكانتها الإقليمية إلى مرحلتين رئيستين: تمثل المرحلة الأولى الفترة الممتدة منذ استقلال الكويت عام 1961 وحتى فترة حرب الخليج الأولى عام 1990، ثم المرحلة الثانية التي امتدت منذ عام 1991 وحتى عام 2018.

على الرغم من أن الملامح الأولى لتشكل المكانة الإقليمية لدولة الكويت بدأت بأخذ صورتها ومكانتها بعد حصول الكويت على استقلالها، حيث يعتبر تاريخ إلغاء معاهدة الحماية البريطانية واستقلال الكويت عن بريطانيا العظمى في 19 يونيو 1961 هي نقطة الانطلاقة الرئيسة لتشكيل المكانة المعاصرة لدولة الكويت حديثاً (أسيري، 2010، 251)، حيث سعت من خلال مواكبة التوازنات الإقليمية والدولية في سبيل الحفاظ على بقاء الدولة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد تمكنت سياسة الكويت الخارجية التي اتسمت بالحياد1 والتوازن2 مع القوى المحيطة بها من الحفاظ على استقلالها في جميع الظروف سلماً وحرباً، كما لعبت المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الكويت على المستوى الإقليمي والدولي على حد سواء إلى تعزيز مكانة الدولة وحضورها.

ونظراً لما استشعره النظام السياسي في دولة الكويت مبكراً منذ بدايات استقلال الكويت لتعقيد الظروف الدولية والاقليمية وصعوبتها، بدأت الكويت منذ عهد مبكر بالاعتماد على الاقتصاد كمكوّن رئيس من مكونات صنع المكانة الإقليمية والدولية، حيث بدأت دولة الكويت منذ عهد مبكر بالاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تقدمها عربياً ودولياً في تشكيل شخصيتها السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً.

استخدمت الكويت الأدوات السياسية والاقتصادية من خلال الاعتماد على "دبلوماسية الدينار" في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وخصوصاً خلال المراحل الأولى لاستقلالها، حيث كانت هذه الدبلوماسية تقوم في جوهرها على ضرورة استغلال الثروة المادية والاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، حيث يرجع نجاح السياسة الخارجية الكويتية خلال هذه المرحلة إلى قدرة الكويت على استغلال ثروتها النفطية في مجال تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (أسيري، 1993، 86).

[1] الحياد: مبدأ الحياد أحد المفاهيم المعقّدة في القانون الدولي العام. ولأول مرة، تضمنت اتفاقيات 18 أكتوبر 1907، التي وقّعت في مؤتمر لاهاي الثاني، نصوصا تحدِّد حقوق والتزامات الدول المحايدة، وينص أحد بنود أن تلك الاتفاقية، على أنه لا يحق لدولة محايدة المشاركة المباشرة في نزاع مسلح أو مساعدة أحد الأطراف في النزاع من خلال تزويده بالرجال والسلاح. والحياد يكون في أمر يحمل خلافاً بين طرفين أو أكثر. هو عدم الانحياز أو الميل في الموقف إلى طرف أكثر من آخر، خاصة النزاعات والحروب وغيرها.

[2] التوازن: التوازن رديف الاعتدال، وهو في الاصطلاح إجمالا يمثل الوسطية في الأمور بإعطاء كل شيء حقه من غير زيادة ولا نقص. وهو حالة من التعادل او التكافؤ النسبي بين مجموعة من المتغيرات المترابطة في النسق الدولي تتميز بدرجة من المرونة والترابط في التفاعلات مع رضا الوحدات الأساسية في النسق الدولي عن واقع التعادل القائم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتلت المساعدات الإنسانية الكويتية دوراً بارزاً في وضع أسس السياسة الخارجية الكويتية منذ بدايات الاستقلال، حيث اعتمدت الكويت على ثروتها النفطية الهائلة كبديل عن مساحتها الجغرافية البسيطة[1] وقوتها العسكرية المتواضعة[2]، فكانت المساعدات الكويتية دائماً حاضرة على مستوى الدول العربية، والدول الإسلامية، والدول الأجنبية بشكل عام، وتمثلت أدوات المساعدات الإنسانية الكويتية في المساعدات التي يقدمها القطاعين الحكومي والخاص، حيث كانت الدولة ولا تزال تدير الصندوق الكويتي للتنمية كذراع اقتصادي ساهم في العديد من برامج الإغاثة العربية والدولية، إضافة للعمل التطوعي غير الحكومي الذي تمثل في جمعيات الإغاثة والجمعيات الإنسانية الكويتية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والهلال الأحمر الكويتي، مكتب الاستثمار الكويتي، حيث شاركت الجمعيات والمنظمات الكويتية في العديد من الأعمال الخيرية على مستوى العالم.

بناءَ على ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت في القترة (2006-2018).

ثانياً: مشكلة الدراسة

نظراً لأن الدول تسعى لرسم مكانتها الإقليمية والدولية في زمن التكتلات السياسية وصراع القوى، وبما أن المكانة الإقليمية للدولة تشكل دعامة أساسية في رسم مستقبلها السياسي وموقعها الاقليمي في المنطقة، ولأن الكويت من الدول الغنية نفطياً وتسخر ثرواتها في تعزيز دورها الإقليمي منذ استقلالها، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال المركزي التالي: ما مدى توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت خلال الفترة (2006-2018)، الذي يقوم الباحث بالإجابة عليه عبر التساؤلات الآتية:

---

[1] تبلغ مساحة دولة الكويت الإجمالية 17.818 كيلومتر مربع.

[2] يبلغ عدد أفراد القوة البرية الكويتية (15) ألف فرداً إضافة إلى (30) ألفاً في الاحتياط، وتتكون القوات البرية من عدة ألوية هي لواء مبارك المدرع 15، لواء الشهيد المدرع 35، لواء التحرير الآلي 6، لواء السور الآلي 26، لواء اليرموك الآلي 94، لواء المغاوير 25، وتمتلك القوة البرية 180 دبابة M-84 يوغسلافية، و218 دبابة أبرامز أمريكية، و254 مدرعة ديزرت واريور، و120 مدرعة بي إم بي-3، و76 مدرعة بي إم بي-2. أما القوة البحرية الكويتية فيقدر عدد أفرادها بنحو 2,500 فرد وتملك 10 زوارق صواريخ وعدد من زوارق الدورية بالإضافة إلى القطع البحرية اللوجستية الأخرى. في حين تتشكل القوة الجوية الكويتية من 3,500 فرداً موزعين على 3 قواعد عسكرية جوية في البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما دور توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت؟

ما واقع وحجم المساعدات الإنسانية الكويتية؟

ما دور المساعدات الإنسانية لدولة الكويت في حل النزاعات الإقليمية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

هناك دور لتوظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت.

ساهمت المساعدات الإنسانية لدولة الكويت في حل النزاعات الإقليمية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة كونها تتناول أحد الموضوعات السياسية التي تمس المستقبل السياسي للدولة وموقعها الاقليمي بناءَ على سياساتها القائمة على توظيف المساعدات الإنسانية غير المشروطة لتحقيق مكانتها الإقليمية المنشودة، وذلك من خلال بيان أهمية توظيف عامل المساعدات التي تقدمها الدولة والقطاع الأهلي على حد سواء في هذا الصدد، ومن المؤمل أن تستفيد الجهات التالية من نتائج هذه الدراسة:

المهتمون بالسياسة الكويتية والمعنيون بالشأن السياسي العام وأصحاب القرار.

المختصون ببرامج المساعدات الإنسانية الكويتية.

الأكاديميون والباحثون والطلبة المتخصصون في الشأن السياسي الكويتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: مصطلحات الدراسة

المكانة الإقليمية: ويقصد بها في هذه الدراسة المكانة التي حققتها وتسعى إلى تحقيقها دولة الكويت على المستوى الإقليمي، وذلك خلال الفترة (2006-2018) من خلال توظيف المساعدات الإنسانية لتعزيز المكانة الإقليمية للدولة، وما تشكله هذه المكانة من حضور لدولة الكويت في المنطقة، حيث يقوم الباحث بقياس هذا التعريف من خلال المؤشرات التالية:

حجم الاستثمارات: وهو ما تم توضيحه في الفصل الثالث من الدراسة.

حجم المساعدات الإنسانية: وهو ما تم توضيحه في الفصل الرابع من الدراسة.

المساعدات الإنسانية: ويقصد بها في هذه الدراسة كافة المساعدات النقدية والعينية التي قدمتها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الكويتية للدول العربية والأجنبية في أزماتها وكوارثها، حيث يقوم الباحث بقياس هذا التعريف من خلال المؤشرات التالية:

القروض الميسرة.

المنح.

المعونات.

سادساً: منهجية الدراسة

قام الباحث باتباع المناهج الآتية:

المنهج الوصفي: تمثل المنهج الوصفي للدراسة في مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت كلاً من المساعدات الإنسانية والمكانة الإقليمية لدولة الكويت، مع التطرق لبعض التجارب الإقليمية والعربية في هذا الصدد نظراً لتشابه الظروف الجيوسياسية الإقليمية والعربية مع الواقع الكويتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج الكمي: ويتضح هذا المنهج من خلال بيان مدى توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت (2006-2018)، من خلال الإحصاءات الرسمية التي تناولت واقع وحجم وطبيعة المساعدات الإنسانية الكويتية.

سابعاً: حدود الدراسة

انحصرت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمانية: واقع المساعدات الإنسانية الكويتية خلال الفترة (2006-2018)، وتم اختيار هذه الفترة بالدراسة والبحث على اعتبار وجود فجوة بحثية في الدراسات السابقة التي تناولت المساعدات الإنسانية الكويتية.

الحدود المكانية: المساعدات الإنسانية الكويتية للدول في محيطها الإقليمي وحجمها ونوعيتها.

الحدود الموضوعية: المساعدات الإنسانية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية في تعزيز مكانتها الإقليمية.

ثامناً: الدراسات السابقة

تناولت الدراسة الدراسات السابقة تنازلياً من أحدثها إلى أقدمها، وعلى النحو الآتي:

المحور الأول: دراسات ذات علاقة بالمساعدات الخارجية

العجمي، مبارك (2011) بعنوان "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (1980-2010)".

امتازت هذه الدراسة بتناولها لواقع السياسة الخارجية الكويتية بشكل موسع، ومع أن الدراسة تناولت محددات زمنية منذ عام 1980 ولم تعود إلى بدايات رسم ملامح السياسة الخارجية الكويتية منذ الاستقلال عام 1961 كما تسعى الدراسة الحالية، إلا أن ذلك لم يضعف من دورها في شرح وتفصيل واقع الدور المهم الذي يلعبه الاقتصاد في السياسة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن دراسة الباحث ذهبت إلى أن دولة الكويت لم تنجح بالشكل الكافي في توظيف الاقتصاد في رسم توجهات السياسة الخارجية الكويتية بالقدر الكافي، كما أوضح الباحث أن النهج الخيري غير الحكومي الذي اتبعته دولة الكويت في سياستها الاقتصادية الخارجية قد أضعف من الدور السياسي لهذه المساعدات، حيث غاب التخطيط الاستراتيجي عن تقديم هذه المساعدات. وعلى الرغم من التقارب في توجهات الدراسة الحالية مع دراسة الباحث إلا أن الدراسة الحالية تختلف من حيث الحدود الزمانية التي ستتناول المساعدات الإنسانية الكويتية خلال الفترة (2006-2018).

Bermeo, Blodgett. (2008). "Foreign Aid, Foreign Policy, And Strategic Development".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الجديدة للمساعدات الخارجية التي يتم توظيفها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الألفية الجديدة، فخلال الحرب الباردة كانت هذه المساعدات في كثير من الأحيان غير فعالة في تعزيز التنمية في الدولة المتلقية لأنها لم تمنح لأغراض التنمية، إلا أن السنوات الأخيرة (2005-2008) كما أوضحت الدراسة قد شهدت سياسة جديدة للمنظمة لضمان نجاح عمليات التنمية في الدول النامية من خلال التركيز على سياسة المعونة، وتحقيق المزيد من احتياجات المستفيدين من المساعدات وتوظيفها بشكل أكثر فاعلية.

Picard, Louis et al., (2007) "Foreign Aid and Foreign Policy: Lessons for the Next Half-Century".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسية الخارجية الأمريكية، حيث أكدت الدراسة أن سياسات المساعدات الخارجية لا يمكن أن تنجح وتحقق أهدافها إلا من خلال التوظيف الصحيح لها، والتي تتضمن عنصري المواطنين والمؤسسات، وأوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة اهتمت بهذين العنصرين في سياساتها نحو دول وسط وشرق أوروبا حيث اهتمت بتوظيف المساعدات الأمريكية لهذه الدول بشكل فعال من خلال التركيز على مكافحة الأنظمة التسلطية، ودعم الشعوب الخاضعة لها اقتصادياً وتنموياً، وضمان عملية التغيير السياسي والاجتماعي في هذه الدول، وهو ما تحقق فعلاً مع انهيار المنظومة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية وتحررها من الأنظمة الحاكمة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني: دراسات ذات علاقة بالسياسة الخارجية

السلوم، خالد (2013) بعنوان: "دور السياسة الخارجية الكويتية في تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من (2000-2010)".

تناولت الدراسة الدور الذي تبنته السياسة الخارجية الكويتية في تحقيق التكامل العسكري والاقتصادي والسياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أبرزت الدراسة دور أمير دولة الكويت صباح الأحمد في ترسيخ أطر التعاون الخليجي – الخليجي، ويرجع الباحث مرد هذا التوجه إلى تداعيات أزمة احتلال الكويت عام 1990 وما تبعها من ضعف في وحدة الصف العربي، ما أدى بدول الخليج العربية إلى زيادة تماسكها وتقاربها ككيان سياسي جغرافي واحد، ومع أن الدراسة تناولت كافة أبعاد الدور السياسي الكويتي في توثيق أواصر التعاون الخليجي – الخليجي، إلا أن الدراسة لم تتطرق لنتائج مرتبطة برسم المكانة الإقليمية لدولة الكويت، ومن جهة أخرى أوردت الدراسة نتيجة مفادها أن مسألة التكامل الاقليمي والقضية الأمنية لهما علاقة طردية، فكلاهما تحققان بعضهما فالسياسة تعني الأمن من وجهة نظر الباحث.

السلطان، منيرة (2012) بعنوان: "الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً واسلامياً".

ذهبت الباحثة في دراستها إلى تناول ملامح الوساطة التي مارستها دولة الكويت عربياً واسلامياً ومدى تأثيرها على تشكيل مكانة الكويت الإقليمية منذ الاستقلال وحتى عام 2012، وكان من أهم النتائج التي وصلت إليها الباحثة أن الكويت على مر تاريخها الحديث عمدت إلى انتهاج الحيادية في سياساتها الخارجية كنتيجة حتمية لضعفها العسكري مقارنة بدول المنطقة، كما أوضحت الدراسة أن الطابع الاقتصادي هو السمة الغالبة على السياسة الخارجية الكويتية من خلال سعي الكويت لتقديم المساعدات الإنسانية للدول المحتاجة عربياً واسلامياً ودولياً، بما تملكه من امكانات مادية لتوفير الاستقرار والتنمية لدى هذه الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خضير، ماجد (2011) بعنوان "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي".

اتسمت هذه الدراسة بأهمية خاصة نتيجة تعاظم دور دولة قطر في السنوات (1995-2010)، حيث أوضحت الدراسة أن محدودية مكانة قطر الجيوبولتيكية لم تؤثر في اتساع مكانة الدور القطري محلياً وعربياً وعالمياً من خلال سياسة خارجية قائمة على تقديم المساعدات الإنسانية التي أدت إلى تشكيل الوضع السياسي العربي والاقليمي في الفترة (1995-2010)، واتسمت الدراسة بتناولها للأدوات التي ساهمت في صنع السياسة الخارجية القطرية، منها ما هو إعلامي من خلال الدور البارز الذي لعبته قناة الجزيرة الفضائية في تشكيل ملامح وتوجهات السياسة الخارجية القطرية، ومنها ما هو اقتصادي تمثل في المساعدات المالية الهائلة التي قدمتها دولة قطر للعديد من الدول وساهمت في تشكيل ملامح السياسة الخارجية لها.

الكفارنة، عارف (2009) بعنوان "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية".

جاءت هذه الدراسة ذات طابع شمولي، حيث تناولت العوامل المؤثرة في صنع قرارات السياسة الخارجية بشكل عام، حيث استقى الكاتب التطور التاريخي للقرار السياسي وتأثره بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، مع إمكانية اسقاط نتائج هذه الدراسة على أي سياسة خارجية نظراً لتشابه الظروف والعوامل التي قد تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية، ومن المحاور الهامة التي تناولتها الدراسة واقع الدول الصغيرة الحجم والقدرة العسكرية وآفاقها المستقبلية في صنع سياساتها الخارجية في ظل هذه المنطلقات. وأوضحت الدراسة حقيقة جوهرية مفادها أن اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية في الدول النامية لا يتم عبر المؤسسات الرسمية التي حددها الدستور في تلك الدولة.

زهران، جمال (2008) بعنوان: "الإطار النظري لصنع القرار السياسي: رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر".

جاءت هذه الدراسة لوضع تأصيل نظري لعملية صنع القرار السياسي، حيث أوضح الباحث في دراسته تأثر القرار السياسي بعوامل داخلية وخارجية تساهم مجتمعة في تشكيل هوية السياسة الخارجية للدولة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع أن الباحث أخذ مصر نموذجاً كرؤية استراتيجية في دراسته، إلا أن الدراسة تناولت فكر السياسة الخارجية بشكل عام، ومحددات رسم ملامح هذه السياسة، ولعل مصر تعد نموذج على عملية تشكيل واقع السياسة الخارجية المستمد من تأثير المساعدات الخارجية على صنع القرار السياسي وتشكيل ملامح السياسة الخارجية لهذه الدولة، ومنها المساعدات الخليجية والأمريكية لجمهورية مصر العربية.

القطاطشة، محمد، والحضرمي، عمر (2006) بعنوان: "الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع السياسة الخارجية العمانية كدراسة حالة لإحدى الدول العربية الخليجية، حيث تناول الباحثان مرحلة تكوين السياسة الخارجية العمانية في بداية سبعينات القرن الماضي، وصولاً إلى المرحلة الحالية التي تشكل قمة النضج السياسي في السلطنة كما رأت الدراسة، وقد أوضح الباحثان في دراستهما أن السياسة الخارجية العمانية تقوم على مبدأ الانحياز إلى الحلول السلمية في التعامل مع كل المنازعات التي تكون هي طرفاً فيها، أو تكون في دائرة محيطها الخليجي أو الإقليمي. ومع أن الدراسة بحثت في دور السلطان قابوس بشكل رئيس وتاريخه السياسي إلا أنها تناولت ثوابت السياسة الخارجية العمانية بالشرح والتفصيل، كما اتجهت الدراسة إلى تأكيد النهج الحيادي لسلطنة عمان في كافة النزاعات المحلية والدولية، إلا أن الدراسة لم تتعرض لحجم وطبيعة المساعدات الإنسانية التي قدمتها سلطنة عمان خلال العقود الماضية كجزء من سياستها الخارجية المعتدلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من الممكن ذكر ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها في النقاط الآتية:

أن هذه الدراسة أكثر خصوصية، فقد تناولت دولة بعينها ألا وهي دولة الكويت، في حين تناولت الدراسات الأخرى دول أخرى غير الكويت، على سبيل المثال سلطنة عمان.

أن هذه الدراسة جاءت لتحديد دور توظيف المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت.

أن هذه الدراسة جاءت لتتماشى مع ظروف المرحلة، وبينت ما على المعنيين في الحكومة الكويتية أخذه بنظر الاعتبار عند وضع الخطط المستقبلية الخاصة برسم مكانة الكويت الإقليمية من خلال المساعدات الإنسانية وحسن توظيفها لهذا الغرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

واقع وحجم المساعدات الإنسانية الكويتية (2006-2018)

تضمن هذا الفصل التأصيل النظري لواقع المساعدات الإنسانية الكويتية وحجمها خلال الفترة من (2006-2018) من خلال مبحثين أولهما: مفهوم المساعدات الإنسانية وواقعها، وثانيهما: أدوات السياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الأول: مفهوم المساعدات الإنسانية وواقعها

يعد كل من المشردين واللاجئين وضحايا الحروب والكوارث الطبيعية والمجاعات هم أكثر الفئات التي تحتاج لمثل هذه المساعدات الإنسانية، وبالتالي فإن المساعدة الإنسانية تهدف قبل كل شيء إلى إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة واحترام الكرامة الإنسانية، فالبشرية تكون بأشد الحاجة لبعضها البعض في فترات الكوارث الإنسانية التي تلحق بالأفراد والممتلكات، حيث تقدم المساعدة الإنسانية التي قد تكون مساعدة مادية أو لوجيستية، وهي بذلك تختلف عن المساعدة الإنمائية التي تسعى إلى معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة والتي يترتب عليها أزمات أو طوارئ، ومن الممكن أن يتم تقديم هذه المساعدات إما من قبل مجتمعات دولية أو محلية.

فالمساعدات الإنسانية هي جميع التدفقات المالية والعينية والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في الدول الغنية إلى الجهات المتلقية، وهي عادة دول تحتاج إلى هذه المساعدات بسبب أوضاعها الاقتصادية ومواردها المحدودة.

المطلب الأول: مفهوم المساعدات الإنسانية

المساعدات الإنسانية هي ما تمنحه الدول الغنية عادة إلى الدول الفقيرة، أو قد تكون هذه المساعدات مقدمة عن طريق المؤسسات الخيرية لأفراد أو جهات معينة، وتعد المساعدة الإنسانية مساعدة مادية لتقديم يد العون للمحتاجين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء كانت هذه المساعدات مادية أو عينية، وتتسم عادة بأنها مساعدات قصيرة الأجل، وفي أحيان تكون طويلة الأجل ومستمرة. وفي تقرير صادر عن شبكة الجامعات الأوروبية حول مهنية العمل الإنساني، عرّف التقرير المساعدة الإنسانية بأنها "تعبير أساسي عن القيمة العالمية للتضامن بين البشر والواجب الأخلاقي" (Qian, 2014).

ويتولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (OCHA) تنسيق الاستجابات لحالات الطوارئ وذلك للوصول إلى المجتمعات الدولية (unocha.org)، وهو يضم أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي يتولى أعضاؤها مسئولية تقديم إغاثة الطوارئ، حيث أن جهات الأمم المتحدة الأربعة التي لها أدواراً رئيسية في تقديم المساعدة الإنسانية هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) (un.org).

يتم تمويل المساعدات الإنسانية عامة من خلال تبرعات الأفراد والمؤسسات والحكومات والمنظمات الأخرى، ويزداد التمويل وتقديم المساعدة الإنسانية على الصعيد الدولي ما يجعلها أسرع وأقدر على الاستجابة وأكثر فعالية في التصدي لحالات الطوارئ الكبرى التي تؤثر على أعداد كبيرة من الناس، وفي تلك الحالات ينسق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية الاستجابة الإنسانية الدولية للأزمة أو حالة الطوارئ عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/46 الخاص بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ1.

وتعود البدايات الأولى لانطلاقة المساعدات الإنسانية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث شكلت تلك المرحلة بدايات ملامح العمل المجتمعي الدولي وتضافر الجهود الدولية في مجال المساعدات، حيث جاءت أولى الاستجابات لمجاعة الصين الشمالية من عام 1876 إلى 1879 الناجمة عن الجفاف الذى ظهر في شمال الصين عام 1875

[1] أُدرج البند المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" في جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة التي عُقدت في عام 1991، بناءً على طلب هولندا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية (A/46/194) ، وخلال تلك الدورة اعتمدت الجمعية مبادئ توجيهية وإطار عمل لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، القرار (182/46)، 19 كانون الأول/ديسمبر 1991.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي أدى إلى تلف المحاصيل في الأعوام التالية، وقد أسفرت تلك المأساة عن وفاة ما يقرب من (10) ملايين شخص (Janku, 2001)، فاتجهت أنظار العالم والمجتمع الدولي إلى تلك المأساة الإنسانية وتم إنشاء لجنة إغاثة منكوبي مجاعة (شاندونغ)، حيث تم تأسيسها ودعمها من قبل مجموعة من الدبلوماسيين ورجال الأعمال وبعض الجهات الدينية، ونتيجة لهذه الجهود الدولية المجتمعة تم تأسيس شبكة دولية متخصصة بجمع التبرعات لمكافحة المجاعة (China Famine Relief Fund Shanghai Committee, 2012). كما أطلقت صناديق مساعدة على مستويات محلية غير حكومية في كل من الهند والمملكة المتحدة لذات الغرض.

المطلب الثاني: تنظيم عمل المساعدات الإنسانية

تغطي المساعدة الإنسانية نطاق واسع من الأنشطة بما في ذلك تقديم المعونة الغذائية والرعاية الصحية أو الحماية، حيث يتم تقديم معظم المعونة في شكل سلع عينية أو مساعدة نقدية، حيث لا يُشكل النقد والشيكات سوى (6%) فقط من إجمالي الإنفاق الإنساني (High Level Panel on Humanitarian Cash Transfers, 2018). ومع ذلك، فقد بينت الأدلة كيف يمكن للتحويلات النقدية أن تكون أفضل للمستفيدين لأنها تمنحهم الاختيار والسيطرة ويمكن أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة وأفضل للأسواق والاقتصادات المحلية.

وبالإضافة إلى حالات ما بعد النزاع، يتم توجيه جزء كبير من المساعدة إلى الدول التي تمر بنزاعات حالياً (Berman et al., 2013)، غير أن فعالية المساعدة الإنسانية ولا سيما المساعدة الغذائية في المناطق المعرضة للصراعات قد انتقدت منذ بدايات عام 2010، وكانت هناك تقارير تفيد بأن المساعدة الإنسانية ليست فقط غير فعالة ولكنها تؤجج الصراعات في البلدان المتلقية، حيث تعد سرقة المساعدة إحدى الطرق الرئيسة التي تعزز بها المساعدة الإنسانية النزاع، حيث يمكن أن تستولي الجماعات المسلحة على المساعدة وحتى لو وصلت إلى المتلقين المقصودين، فمن الصعب استبعاد الأفراد المحليين من الميلشيات المحلية من أن يكونوا متلقين مباشرين إذا كانوا يعانون أيضاً من سوء التغذية ومؤهلين للحصول على المساعدة، كما تؤكد الدراسات الحديثة مثل دراسة (Nunn, N., & Qian, 2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حول تحليل العلاقة بين النزاع والمساعدة الغذائية أن مساعدة الولايات المتحدة الغذائية تعزز في المتوسط النزاع الأهلي في الدول المتلقية، فقد أسفرت زيادة مساعدات القمح التي تقدمها الولايات المتحدة إلى زيادة مدة النزاعات المدنية المسلحة في الدول المتلقية كما يُزيد الاستقطاب العرقي من هذا النزاع. وبالمثل، تظهر دراسة (Qian, 2014) أيضاً أن تدفق المساعدة يمكن أن يحد من النزاع لأن زيادة عائدات المساعدة يمكن أن يخفف من قيود الميزانية الحكومية التي يمكن أن تزيد في المقابل الإنفاق العسكري وردع الجماعات المعارضة عن الانخراط في النزاع، كما قد تختلف المساعدة الإنسانية المرتبطة بالنزاع تبعاً لنوع وطريقة تلقي المعونة في جملة أمور منها: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والجغرافية والسياسية المحلية في البلدان المتلقية.

وقد بدأ مجتمع العمل الإنساني خلال الفترة (2000-2010) عدداً من المبادرات المشتركة بين الوكالات لتحسين المساءلة والجودة والأداء في العمل الإنساني. أربعة من أكثر المبادرات المعروفة على نطاق واسع هي: شبكة التعليم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني (ALNAP) والشراكة في مجال المساءلة الإنسانية (HAP) و مساعدة الناس (People in Aid) ومشروع أسفير (Sphere)[1]. وبدأ الممثلون عن هذه المبادرات الاجتماع سوياً بشكل منتظم في عام 2003 من أجل تقاسم القضايا المشتركة وتنسيق الأنشطة حيثما أمكن.

وتهدف الموسوعة الإنسانية التي تم تأسيسها في يونيو 2017 إلى خلق إطار مرجعي واضح وشامل متأثراً بالمعرفة المحلية وملائماً للظروف السائدة، بما في ذلك تحليل الدروس المستفادة والممارسات السليمة بالإضافة إلى الرؤى وصناعة القرار والسياسات القائمة على الأدلة،

[1] بدأ مشروع "اسفير" عام 1997 على يد مجموعة من المتخصصين في المجال الإنساني بهدف تحسين جودة العمل الإنساني عند التصدي للكوارث، ومع وضعهم هذا الهدف نصب أعينهم، وضعوا ميثاقًا إنسانيًا وحددوا مجموعة من المعايير الإنسانية لتطبيقها في حالات الاستجابة الإنسانية، وقد تأسس المشروع في البداية على يد منظمات غير حكومية بالمشاركة مع حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين، وقد أصبحت معايير اسفير أداة مرجعية أساسية للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمتطوعين ووكالات الأمم المتحدة والحكومات والمانحين والقطاع الخاص وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد الجزء المهم فيها توفير قاعدة بيانات مركزية لتحديد أو توضيح التصورات المختلفة للمفاهيم الأساسية في المساعدة الإنسانية، وتنبع الحاجة إلى ذلك من تجربة هاييتى في أعقاب زلزال عام 2010 حيث استبعدت منظمات المساعدة الدولية مجموعات المساعدة المحلية نتيجة لعدم فهم السياق المحلي ومفاهيم المساعدة مما جعل جهود الإغاثة أقل كفاءة (devex.com).

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية الكويتية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الادوات وتعبئة مجموعة من المواد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. ذلك أنه بدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر. وحتى في تلك الحالة فأن وكول تحقيق الهدف الفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف. والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية، ومحددا السمات ومعالم تلك السياسة. ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يغرى باستعمال تلك الأدوات لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية. فحين تتاح للدولة القوة العسكرية الكافية، فأنها تتجه الى استعمالها بدرجة أكبر من الدول التي قد لا تكون فيها تلك القوة متاحة بسهولة. كذلك فان كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين، ومن ذلك أن تتسم السياسة الخارجية بطابع (عسكري) نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية.

بشكل عام، فإن أدوات السياسة الخارجية تنقسم إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وبينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية، فإن المهارات البشرية تنقسم إلى القدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية

تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل نفسها ازاء الوحدات الدولية الأخرى بما في ذلك شرح سياستها ازاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب، والتفاوض مع الوحدات الدولية الأخرى. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات ومجموعة من أدوات الاتصال الدولي بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء المتخصصين في الشئون الخارجية (السليم، 2001، 102).

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية

تشمل الادوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في ادارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى. وتشمل تلك الأنشطة انتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها. ومن أمثلة تلك الأنشطة اعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، التفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، واعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية (السليم، 2001، 102).

المطلب الثالث: الأدوات العسكرية

هي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل هذه الادوات انشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها، واستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح ، وعمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي ، والتهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة ، وتغيير حجم المقدرات العسكرية ، وعقد المخالفات العسكرية ، والهجوم المسلح (السليم، 2001، 102).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: الأدوات السياسية الداخلية

تنصرف الأدوات السياسية الداخلية الي تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية ، ذلك أن مثل هذا التأييد - كما سنرى من دراساتنا لأثر النظام السياسي على السياسة الخارجية - قد يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى . ومن ثم ، فان قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف " القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والادارية وقدراته المالية والتنظيمية، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية (السليم، 2001، 103).

المطلب الخامس: الأدوات الاستخبارية

يقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى . وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات ، وتفسير تلك المعلومات ، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والجواسيس ، وأدوات الرمز وفك الرمز (السليم، 2001، 103)

المطلب السادس: الأدوات الرمزية

يندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية والأيديولوجية والثقافية، وتنصرف الأدوات الدعائية الى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى. فالأداة الدعائية تهدف الى حث من توجه اليهم الدعاية على تأييد و رفض رأي أو سلوك معين كمحاولة اقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد المطالب الفلسطينية في الصراع العربي الاسرائيلي. أما الأدوات الايديولوجية فإنها تهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، ومن ذلك الترويج لمفاهيم المجتمع الشيوعي، أو مفاهيم (النمط الأمريكي للحياة) وغيرها، وتختلف الادوات الثقافية عن الأدوات الدعائية والأيديولوجية في أنها تركز على توظيف الانتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها اقامة العروض الثقافية في الخارج، ونشر تعليم اللغة القومية وغيرها (السليم، 2001، 103).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب السابع: الأدوات العلمية والتكنولوجية

تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة. وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية الى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين (السليم، 2001، 104).

المطلب الثامن: الموارد الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة خالصة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها، ومن أمثلة تلك الموارد الاراضي الزراعية، والغابات، وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن وما تظهره من أشجار، وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. ومن أمثلة هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول سنة 1973، وعرض السادات بتحويل بعض مياه النيل الى اسرائيل سنة 1980 (السليم، 2001، 105).

وينطوي تطبيق السياسة الخارجية عادة على توظيف مجموعات مختلفة من تلك الموارد والمهارات، كأن تلجأ الدولة إلى استعمال العمل الدبلوماسي، والضغط العسكري، والسلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين كما حدث بالنسبة للدول العربية أثناء حرب أكتوبر سنة 1973، بيد أن الأدوات الدبلوماسية هي بصفة عامة أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالا، ويتلوها في الأهمية الأدوات الاقتصادية ثم الأدوات العسكرية. كذلك فإن الدول قد تتجه الى توظيف أداة معينة من أدوات السياسة الخارجية أكثر من غيرها من الأدوات. فقد وجد هيرمان من دراسته لتكرار استعمال أدوات السياسة الخارجية أن اسرائيل والولايات المتحدة هما أكثر الدول توظيفا للأدوات العسكرية بينما وجد أن الصين وكوبا، أكثر الدول توظيفا للأدوات الدعائية (السليم، 2001، 105).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

تاريخ المساعدات الإنسانية الكويتية في الفترة (2006-2018)

تناول هذا الفصل توضيحاً لتاريخ المساعدات الإنسانية الكويتية في الفترة (2006-2018)، حيث تناول الجزء الأول من الفصل الاستثمارات الإنسانية الكويتية الحكومية، في حين تناول الجزء الثاني الاستثمارات الكويتية الخاصة.

أولاً: الاستثمارات الكويتية الحكومية

عائدات النفط في الكويت كانت جيدة وكبيرة منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين، والكويت إحدى بلدان الخليج العربي وجزء من الأمة العربية والأمة الإسلامية، ولذلك رأت أن تشارك أشقائها وأصدقائها بجزء من ثروتها التي منحها لها الله سبحانه وتعالى فبادرت من منطلق الحس الأخوي والإنساني بتقديم المساعدة والعون لأشقائها في منطقتي الجنوب والخليج منذ بداية الخمسينات من ذلك القرن ثم للوطن العربي والعالم الإسلامي، واتخذت تلك المساعدات طرقاً مختلفة بعضها عون مباشر بإقامة المدارس والمستوصفات، والمؤن في الملمات وبعضها عن طريق المنح والقروض أو الاستثمار في تلك الدول. واعتبرت الكويت حكومة وشعباً أن ذلك التوجه هو واجباً عليها، كما فتحت المجال أولاً لأبناء الدول العربية للعمل فيها ثم الدول الأخرى للعمل فيها حتى فاق عدد الوافدين عدد المواطنين وبلغ ثلثي عدد السكان (أسيري، 2010، 28).

أما حجم وطبيعة ووسائل تلك المساعدات فقد أرسلت الكويت وفداً مالياً إلى عدد من الدول العربية: مصر، السودان، تونس، المغرب، ليبيا، لبنان، والأردن لمعرفة احتياجات هذه الدول، وكيفية دعم اقتصادياتها، وقررت بعد ذلك إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قبل نهاية عام 1965.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقدم الصندوق قروضاً ميسرة، واتسع نشاطه ليشمل عدداً من الدول الإسلامية، وفي عام 1966 أسست الكويت الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، وقدمت دعماً مالياً لمشروعات اجتماعية واقتصادية عديدة، وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر دعم الكويت للقضية الفلسطينية مادياً وسياسياً، إضافة إلى استضافة عدد كبير من الفلسطينيين للعمل والإقامة فيها حتى بلغ عددهم قبل عام 1990 أكثر من (400 ألف) وكانت أكبر جالية في الكويت آنذاك (أسيري، 2010، 104).

وقد لعبت الاستثمارات الكويتية عربياً وإسلامياً ودولياً الدور البارز في تسخير هذه الاستثمارات بشكل إنساني من خلال ما يمكن أن توفره من فرص عمل، وما يمكن لهذه الاستثمارات أن تساهم فيه بالاقتصادات المحلية للدول المستثمر فيها، وقد تنامي دور الاستثمار الكويتي في الخارج خلال النصف الثاني من القرن العشرين بشكل ملموس، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية العالمية (1990-1970)، حيث تفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

وتعود قصة الاستثمارات الخارجية للكويت إلى ما قبل عام 1965 عندما بدأت الكويت بعد سنوات قليلة من استقلالها عن بريطانيا تحرز فوائض مالية مهمة من عائداتها النفطية، والى جانب الانفاق المحلي على التنمية وتقديم مساعدات مالية للدول العربية، واحتفظت الكويت بفوائض مالية راحت تتزايد سنوياً وتقدر بعشرات الملايين من الدولارات في ذلك الوقت، ونشأت حينئذ فكرة "احتياطي الأجيال القادمة"، أي ادخار جزء من أموال الكويت في وقت الوفرة الى الجيل المقبل الذي قد لا يحظى بالأوضاع الاقتصادية نفسها. وتحت إشراف أمير الكويت جابر الأحمد الصباح، حينما كان وزيراً للمال عام 1965، تم تأسيس "مكتب الاستثمار الكويتي" في لندن والذي قاد حركة الاستثمار الكويتي في الخارج لأكثر من 3 عقود. وبعد فورة أسعار النفط عام 1974 تزايدت الفوائض المالية الكويتية وتم توجيه معظمها للاستثمار في الخارج، فانتشرت في أكثر من 3 قارات، في ظل غياب النظام المحاسبي المحكم والكفء، واحيطت بسرية مبالغ فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تكن هناك اية متابعة لوزارة المال الكويتية أو علاقة واضحة بينها وبين مكتب الاستثمار في لندن. ثم انشئت "الهيئة العامة للاستثمار" عام 1982 وباشرت أعمالها بعد سنتين، وكانت مهمتها الاشراف على الاستثمارات الحكومية بشكل عام، في الداخل والخارج، ونظرياً كان مكتب لندن يتبع الهيئة ولكنه من الناحية العملية كان شبه مستقل عن الجهاز الحكومي الكويتي، بل أن قرار تعيين مديري هذا المكتب أو اعفائهم كان يصدر عن أعلى المستويات السياسية في الكويت مثل مكتب رئيس الوزراء أو مكتب ولي العهد، مع دور قليل لوزير المال في ذلك الشأن (الحمد، 2001).

وفي تقرير (خطة عمل الاستثمار في مشروعات التنمية المستدامة) الصادر عن البنك الدولي، ورد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفعت 9% إلى 1.45 تريليون دولار عام 2013، وزادت ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم أيضاً بنسبة 9%، لتصل الى 25.5 تريليون دولار في ذات العام. وتوقع التقرير ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً إلى 1.75 تريليون دولار في عام 2015، والى 1.85 تريليون في عام 2016، مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو المرجح للاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة (Doing Business, 2014).

ورجح التقرير أن يعود التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى النمط التقليدي، الذى يتضمن ارتفاع التدفقات العالمية التي تلقتها البلدان المتقدمة لتصل حصتها الى 52% في عام 2016، بعد تراجع إلى أقل من 40% في السنوات (2012-2014)، في مقابل هبوط متوقع لحصة الدول النامية، والأسواق الناشئة، بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتطورات السياسة والصراعات الإقليمية، التي من الممكن أن تعرقل التحسن المتوقع في تدفقات الاستثمار. وأوضح التقرير أنه في عام 2013، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية، رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار، وهو ما يمثل 54 % من التدفقات العالمية، وذلك بفضل نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحظى بأعلى حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك نموها في المناطق النامية الرئيسية الأخرى ومنها أفريقيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكشف التقرير عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة غرب آسيا، التي تضم العديد من الدول العربية بنسبة 9 % في عام 2013، إلى 44 مليار دولار (Doing Business, 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن تدفقات الاستثمار لم تتحسن للعام الخامس على التوالي، بعد الانخفاض الذي سجلته في عام 2009، وذلك بسبب حدة واستمرار التوترات الإقليمية، مما يؤدي إلى زيادة الغموض السياسي، والحيلولة دون دخول المستثمرين الأجانب، على الرغم من تباين الأوضاع السائدة في بلدان المنطقة. حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من منطقة غرب آسيا، زادت 65 % في عام 2013، نتيجة التدفقات المتزايدة الصادرة من بلدان دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما من قطر إلى أربعة أضعاف قيمتها السابقة، ومن الكويت بنسبة 159%، مع توقعات باستمرار نموها في الأعوام (2015-2020). وعن أبرز اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2013 فقد ارتفعت حصة الصناعات التحويلية والخدمات الى 90 في المائة من القيمة الإجمالية للمشاريع في كل من أفريقيا وأقل البلدان نموا، في عام 2013 بعدما كانت حصة الصناعات الاستخراجية تبلغ 26% في افريقيا و36% في اقل البلدان نمواً (السيف، 2013، 77).

كما احتفظت صناديق الاسهم الخاصة بقوتها، وزاد التمويل القائم منها إلى مستوى قياسي بلغ 1.07 تريليون دولار، وبلغت قيمة صفقات الاندماج والتملك التي تقوم بها 171 مليار دولار. وقد مثلت عملياتها 21 % من مجموع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في عام 2013، بانخفاض 10% مما كانت عليه في ذروته في عام 2007، الا أن معظم عمليات حيازة الاسهم الخاصة1 لا تزال تتركز في أوروبا والولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية2، فلا يزال محدوداً، وبلغ 6.7 مليار دولار فقط بقيمة أرصدة 130 مليار دولار وذلك رغم ضخامة الموجودات التي تحت إدارتها والبالغ قيمتها 6.4 تريليونات دولار حول العالم. كما أورد التقرير تقديرات للتوزيعات الجغرافية للاستثمارات الخليجية في الخارج في الخارج لعام 2013 على النحو الآتي: (Doing Business, 2014)

الولايات المتحدة 300 مليار دولار

أوروبا 100 مليار دولار

[1] هي فئة من فئات الأصول التي تتكون من سندات الأسهم في الشركات العاملة التي لم يتم تداول أسهمها في البورصة.

[2] هو صندوق مملوك من قبل دولة يتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى، ومن الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار، وهي مجموعة من الأموال تعد بمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم والسندات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 60 مليار دولار

آسيا 60 مليار دولار

أخرى 22 مليار دولار

المجموع 542 مليار

ومنذ عام 2006 حتى عام 2007 يقول التقرير أن نحو 542 مليار دولار تدفقت خارج مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق الأخرى، بينما تدفق سنة 2013 وحدها ما يقرب من 300 مليار دولار. ويقدر إجمالي الاستثمارات لدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام 2006 بما يزيد على التليريون ونصف على النحو الآتي: (Doing Business, 2014)

البحرين 20 مليار دولار

الكويت 400 مليار دولار

عمان 10 مليار دولار

قطر 70 مليار دولار

السعودية 450 مليار دولار

الامارات 600 مليار دولار

المجموع 1550 مليار دولار

وربط التقرير بين هذه الأرقام وبين استمرار ارتباط عدد من العملات الخليجية بالدولار الأمريكي لكنه في نفس الوقت أشار الى استمرار الولايات المتحدة وجهة أساسية في الاستثمار الخليجي. مع العلم بأن أهم أذرع الاستثمار الخليجية هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيئة أبو ظبي للاستثمار

مؤسسة النقد العربي السعودي

الهيئة الكويتية العامة للاستثمار

هيئة قطر للاستثمار.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الكويتية داخلياً وخارجياً فقد كان الأمر مختلف، حيث حلّت الكويت في المرتبة الأولى كأكبر مستثمر خليجي وعربي خارجي، بعدما قفزت استثماراتها في الخارج 3 أضعاف لتصل إلى نحو 9 مليارات دولار، بيد أن هذه الصورة للاستثمارات الخارجية المشرقة لم تنسحب على الصعيد الداخلي، إذ تذيّلت قائمة الدول الخليجية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مكتفية بحصة لم تتجاوز نسبتها 10 في المئة أو ما يعادل عتبة الـ 2.3 مليار دولار من إجمالي 24 ملياراً (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2014

شكل رقم (1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم الاستثمارات الخليجية والدولية

ويتضح من الشكل رقم (1) الخاص بحجم الاستثمارات الخليجية والدولية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي قد تراجع منذ العام 2008 وصولاً إلى عام 2013 بأكثر من (40) مليار دولار أمريكي، وذلك نظراً لتعاظم دور الاستثمار الخليجي المباشر داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

ورصد موجز بنك الكويت الوطني الاقتصادي أن الكويت استطاعت خلال العام 2013 أن تكون أكبر مستثمر خارجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، بعدما بلغت استثماراتها المباشرة في الخارج 8.4 مليار دولار، من خلال صندوقها السيادي (الهيئة العامة للاستثمار) واستثمارات القطاع الخاص. في المقابل، جاءت قطر في المرتبة الثانية بواقع 8 مليارات دولار، وتلتها السعودية بتصدير استثمارات بواقع 5 مليارات دولار، حيث استطاعت قطر الاستثمارية مضاعفة تدفقاتها الخارجية بنحو أربع مرات (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

وارتفع إجمالي الاستثمارات الخليجية المباشرة المصدرة إلى الخارج بواقع 93 في المئة ليصل إلى 26.7 مليار دولار في العام 2013، وذلك تماشياً مع استمرار دول الخليج بتوجيه احتياطاتها الأجنبية المتزايدة نحو استثمارات ومشاريع في الخارج، إذ أصبحت العديد من الشركات البتروكيماوية مصدرة للاستثمارات إلى الخارج، وخصوصاً مع العروض الجاذبة التي تقدمها الشركات الأميركية للنفط الصخري، إذ أصبح للعديد من الشركات نشاطات استثمارية تتعلق بمشاريع الطاقة في أميركا الشمالية مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية وقطر للبترول وشركة الاستثمارات البترولية الدولية في أبوظبي، ثم شهدت الاستثمارات الخارجية المباشرة المصدرة إلى دول العالم زيادة ملحوظة خلال العامين (2017-2018) لتبلغ (38.5) مليار دولار (kia.gov.kw).

في المقابل، قدر موجز بنك الكويت الوطني أن تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للكويت قد تراجعت في العام 2013 لتصل الى 2.3 مليار دولار، إلا أن الكويت قد شهدت نشاطاً قوياً في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2009 نتيجة عمليات الاستحواذ الخليجية، ومن ابرز تلك العمليات استحواذ شركة الاتصالات القطرية على شركة الوطنية للاتصالات بقيمة 1.8 مليار دولار خلال العام 2012 (السيف، 2013، 79).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي العام 2013 قامت الحكومة بدورها بالكشف عن تحديث لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2001 وذلك لتبسيط عملية الموافقة على الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة عدد الاستثمارات المؤهلة، حيث تم إنشاء هيئة حكومية مستقلة لتحديث الاستثمار الأجنبي المباشر (هيئة تشجيع الاستثمار المباشر) ولتكون بديلة عن المكتب السابق للاستثمار الأجنبي المباشر ولجنة الموافقات، حيث ستكون هذه الجهة مسؤولة بالكامل على تقييم طلبات التقديم والموافقة عليها بشكل سريع. وسيستمر وزير المالية بترأس هذه الجهة الجديدة كما سيستمر إعفاء المستثمرين الأجانب من ضرائب الدخل والضرائب الأخرى لفترة تمتد الى عشر سنوات (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014).

ويأتي القانون الجديد بالتزامن مع جهود بنك الكويت المركزي لتحرير الخدمات المالية في الكويت، ليصبح باستطاعة البنوك الأجنبية الحصول على رخصة لفتح أكثر من فرع في الكويت، حيث بين موجز بنك الكويت الوطني أن الإمارات تصدرت نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج لأول مرة خلال العام 2013 بواقع 10.5 مليار دولار، مشيراً إلى أن الإمارات تعتبر الدولة الوحيدة بعد البحرين التي استطاعت تسجيل زيادات في التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لأربع سنوات متتالية وذلك تماشياً مع عودة المستثمرين لقطاع العقار وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات وتماشياً أيضاً مع استعدادات الإمارات لاستضافة المعرض الدولي أكسبو 2020 الذي سيفتح المجال أمام الإمارات لمزيد من قنوات الاستثمار الدولي من خلال الصفقات التي سيتم عقدها في هذا المعرض (أونكتاد، 2014)1.

وفي الوقت نفسه، شهدت السعودية تراجعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الخامس على التوالي بعد أن كان لها النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بواقع 24 في المئة من 12.2 مليار دولار خلال العام 2012

[1] من الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون شهد تراجعاً للعام الخامس على التوالي خلال العام 2013، وذلك وفقاً لتقرير الاستثمارات العالمية السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للعام 2014. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي من 28 مليار دولار في العام 2012 ليصل الى 24 مليار دولار العام الماضي، بتراجع قدره 14.6 في المئة. وقد جاء هذا التراجع على الرغم من التحسن الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، الذي سجل ارتفاعاً بواقع 9.1 في المئة عن مستواه في العام 2012، ليصل الى 1.5 تريليون دولار في العام 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليصل الى 9.3 مليار دولار خلال العام 2013. وقد جاء هذا التراجع على الرغم من الاستثمار في المشاريع الكبيرة كمشاريع البنية التحتية وتكرير النفط والبتروكيماويات. وكما أشار تقرير الاستثمار العالمي للعام 2014 إلى أن الحكومة السعودية تساهم بشكل كبير في تمويل هذه المشاريع الكبيرة، حيث يعتمد كثير من المستثمرين الأجانب على العقود والمشاريع المشتركة مع الحكومة (أونكتاد، 2014).

ويعتبر تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الخطوات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والكويت على وجه الخصوص لتحسين بيئة الأعمال ونشاطها. وبصرف النظر عن تطبيق بعض أفضل الأنظمة العالمية لفرض الضرائب، اتجهت بعض الدول نحو القيام بإصلاحات ضخمة خلال الأعوام (2004-2014) ومنها تبسيط الاجراءات المطلوبة لتأسيس شركة والحصول على تسهيلات ائتمانية وانفاذ العقود والتجارة الخارجية، وانعكست هذه التطورات في تصنيف البنك الدولي للقيام بالأعمال حيث تقدمت جميع دول مجلس التعاون الخليجي في الترتيب السنوي (أونكتاد، 2014).

ثانياً: الاستثمارات الكويتية الخاصة

تمتلك الكويت ثروة كبيرة في الخارج، فإضافة إلى أصول الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، قدرت استثمارات القطاع الخاص الكويتي عبر الحدود بأكثر من 51 مليار دولار في عام 2010 (41% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010)، واستناداً إلى البيانات المتاحة، تتوزع أصول القطاع الخاص الكويتي عبر الحدود جغرافياً على النحو التالي: (kia.gov.kw)

توجد غالبية الاستثمارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي (نحو 40% من استثمارات الحافظة[1] و 50% من الاستثمار الأجنبي المباشر).

[1] هي تجميع للاستثمارات التي تقوم بها دول أو مؤسسات أو أفراد، أي أنها مجموع ما تمتلكه الدولة أو المؤسسة أو الفرد من أسهم أو سندات في شركات مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد انكشاف القطاع الخاص لبقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صغير نسبياً (7% من استثمارات الحافظة و 20% من الاستثمار الأجنبي المباشر).

ويوضح التوزيع التالي حجم واتجاهات استثمارات القطاع الخاص الكويتي في الخارج للعام 2012، وعلى النحو الآتي: (kia.gov.kw)

جدول (1)

استثمارات القطاع الخاص الكويتي خارجياً لعام 2012

الكويت: استثمارات القطاع الخاص في الخارج

	بمليارات الدولارات الأمريكية	% من المجموع	% من إجمالي الناتج المحلي
مجموع الاستثمارات في الخارج	٥١,٤	١٠٠,٠	٤١,٤
الاستثمار الأجنبي المباشر	١٣,٥	٢٦,٣	١٠,٩
استثمارات الحافظة	٣٧,٩	٧٣,٧	٣٠,٥
سندات الدين	٦,٢	١٢,١	٥,٠
الأسهم	٣١,٧	٦١,٧	٢٥,٥

المصادر: المسح المنسق للاستثمار المباشر والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، صندوق النقد الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استطاعت الكويت خلال العام 2013 أن تكون اكبر مستثمر خارجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، بعدما بلغت الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج 8.4 مليار دولار، أي أعلى بثلاثة أضعاف تقريبا مستواها للعام السابق، حيث استطاعت الكويت من خلال صندوقها السيادي: الهيئة العامة للاستثمار، واستثمارات القطاع الخاص تصدر المنطقة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي، في حين احتلت قطر المرتبة الثانية بواقع 8 مليارات دولار تلتها السعودية ب 5 مليارات دولار1.

نظراً لهذا الحجم الهائل من الاستثمارات الكويتية في الخارج، أدى هذا الواقع إلى تدفق الأموال الكويتية من الداخل إلى الخارج، ونظراً لأن الكويت قد تم تصنيفها من قبل صندوق النقد الدولي كأكبر مصدر عربي لرأس المال والتاسعة عالمياً، فإن هناك حتماً أسباب تدفع رؤوس الأموال هذه للهجرة إلى خارج الكويت، فحين تصبح الكويت أكبر مصدر لرأس المال على المستوى العربي فإن ذلك يرتبط حتماً بأسباب وعوامل دفعت برؤوس الأموال الكويتية للهجرة والاستثمار خارج الكويت، بعضها اقتصادي وبعضها سياسي وبعضها الآخر يرتبط بطبيعة السوق الكويتي الصغير الحجم، وفيما يلي أبرز العوامل التي تدفع الحكومة والشركات والأفراد إلى تصدير استثماراتهم إلى الخارج:

الفوائض المالية الحكومية الضخمة: أغلب الدول التي تتمتع بفوائض مالية في ميزانياتها العامة تستثمر جزءاً من أموالها في الخارج. فمثلاً، تحل الصين في المرتبة الأولى عالمياً من حيث تصدير رأس المال، بفضل فوائضها المالية السنوية، وتأتي ألمانيا وهولندا وسويسرا في مقدمة الدول المصدّرة للأموال أيضا. ومن المعروف أن دولة الكويت ما زالت تتمتع بفوائض مالية ضخمة كل سنة (السيف، 2013، 88).

[1] على الصعيد العربي للاستثمار الكويتي الخاص تعتبر مصر وجهة رئيسة لهذه الاستثمارات التي تشمل قطاعات العقار والسياحة والصناعة والأغذية والزراعة. وتقدر السلطات المصرية أن الكويت ثاني أكبر دولة عربية مستثمرة في مصر بحجم استثمارات بلغ 2.8 مليار دولار حتى 31 أكتوبر 2010، عن عام 2010 فقط. وهذا في الوقت الذي قدرت غرفة التجارة والصناعة حجم الاستثمارات الكويتية الكلية في مصر بما يتراوح بين 10 و15 مليار دولار موزعة على العديد من القطاعات. وحتى نهاية يناير 2010، شملت قائمة أهم الشركات الكويتية المدرجة في مصر بنك الكويت الوطني، وشركة الكويت للأغذية (أمريكانا)، والكويتية المصرية القابضة، ومنا القابضة، وبيت الاستثمار العالمي (جلوبل)، وشركة ايفا، وشركة الارجان العقارية، وشركة كويت انرجي، وشركة المشاريع المتحدة. وتركزت استثماراتها في العديد من القطاعات وخاصة النفط والغاز والعقارات والسياحة والمطاعم والمشروبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوجه الرسمي للاستثمار في الخارج: تعتبر الحكومة الكويتية أكبر مستثمر في الخارج مقارنة مع استثمارات القطاع الخاص، والفضل يعود بذلك إلى إنشاء الهيئة العامة للاستثمار عام 1982، التي تنص مبادئها على: «تحقيق عائد استثماري طويل المدى على الاحتياطيات المالية المناطة بالهيئة العامة للاستثمار إدارتها من قبل حكومة دولة الكويت، بغرض توفير مصدر آخر للثروة كبديل للاحتياطيات النفطية، بما يتيح للأجيال القادمة في الكويت مواجهة المجهول القادم بمزيد من الثقة، حيث أنيط بالهيئة استثمار أموال صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الذي تأسس في عام 1976 وتنص مادته الأول على: «تقتطع سنويا اعتبارا من السنة المالية 1976/1977 نسبة قدرها 10% من الإيرادات العامة للدولة، وقد تخطى حجم الأموال المدارة من قبل الهيئة في الخارج حوالي 220 مليار دولار، وفق بيانات (معهد صناديق الثروة السيادية)[1] (السيف، 2013، 90).

صغر السوق المحلي: السوق الكويتي صغير مقارنة مع أسواق أخرى في المنطقة والعالم. وعلى الرغم من الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع، فإن فرص الاستثمار المتوافرة تبقى قليلة نسبيا. فتجد أن معظم الاستثمارات تنحصر في الأوراق المالية والعقار والتجارة والخدمات، أما ما عدا ذلك فتعتبر تجارب خجولة في الصناعة والسياحة والتصدير (معهد صناديق الثروة السيادية، 2018).

هيمنة الدولة على أغلب مفاصل الاقتصاد: الكويت من أكثر الدول في العالم صاحبة هيمنة حكومية على الاقتصاد. إذ لا تتعدى حصة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 15%. فالدولة ترعى المواطنين بشكل دائم ومستمر، كما تملك شركات صناعة الخبز والطحين واستيراد المواشي، وتحتكر الاتصالات الثابتة والكهرباء والماء والنفط والغاز، وتسيطر على قطاعي التعليم والصحة، حيث تعد هيمنة الدولة على الاقتصاد سبباً في زيادة ندرة الفرص الاستثمارية ويجعل من المجتمع أكثر اتكالية، فلا يبحث عن مبادرات ولا يولد ابتكارات، فيستثمر أمواله في الخارج، حيث الفرص أكثر واقتناصها أسهل (معهد صناديق الثروة السيادية، 2018).

[1] يعتبر معهد صندوق الثروة السيادية أو مؤسسة SWFI شركة عالمية تعمل على تحليل أصحاب الأصول العامة مثل صناديق الثروة السيادية والمستثمرين الحكوميين الآخرين على المدى الطويل، حيث ركز معهد صندوق الثروة السيادية بداية على صناديق الثروة السيادية فقط، ثم تفرعت لتغطية جميع أنواع المستثمرين المؤسسيين العامين، حيث يعد المعهد بمثابة بائع بيانات مالية ولكنه يوفر معلومات لوسائل الإعلام أيضًا، وقد تأسس من قبل مايكل ماديول وكارل لينابورج في أواخر عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ندرة الأراضي والمساحات: ندرة العقارات القابلة للتطوير أو التوزيع على مختلف القطاعات تزيد من صعوبة الأمر، فحوالي 90% من مساحة البلاد لا تزال صحراء قاحلة، تعتبر أملاكاً حكومية غير مطورة، وقد طالب الخبراء والمستثمرون مراراً بتوسيع رقعة البناء الحضري عبر إنشاء مدن سكنية وصناعية جديدة، تزيد من فرص الاستثمار والإنفاق الرأسمالي الحكومي والخاص، لكن يبدو أن تلبية هذه المطالب تسير ببطء شديد وتراخ غير حميد.

البيروقراطية القاتلة لممارسة الأعمال: تشكل البيروقراطية الحكومية أبرز أسباب هجرة الأموال الكويتية، فحسب استطلاع للرأي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي مع متخصصين، أجاب 21.5% منهم أن الروتين الإداري وعدم فعالية الحكومة في هذا الإطار يشكلان أخطر سبب على بدء الأعمال في الكويت، فيما حل الوصول إلى التمويل في المركز الثاني كسبب رئيسي لتأسيس أعمال في البلاد. ويشرح المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره الأخير لعام 2011، أن البيروقراطية الحكومية تؤثر سلبا على تصنيف الكويت في قائمة الاقتصاديات الأكثر تنافسية حول العالم، فهي تتراجع سنة بعد سنة على هذا السلم، أما البنك الدولي فيعتبر بدوره أن هذه البيروقراطية تعيق عملية ممارسة الأعمال. الكويت التي تصنف في المرتبة 74 عالميا من حيث سهولة ممارسة الأعمال، تحل في المرتبة 141 عالمياً في مؤشر تأسيس الأعمال، إذ يبلغ عدد الإجراءات التي يجب اتباعها لذلك 13 خطوة تستهلك أكثر من 35 يوما، في حين أن الحصول على رخص بناء يستغرق 104 أيام لإنهاء 25 إجراء، أضف إلى ذلك أن الكويت هي خامس أسوأ دولة في العالم من حيث إنفاذ العقود، إذ يبلغ عدد الخطوات في هذا الإطار 50، مقارنة مع 20 في إيرلندا مثلا و21 في سنغافورة، علما أن مؤشرات إنفاذ العقود تقيس مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في أي نزاع تجاري، ومن المعروف أن البيروقراطية الحكومية تنفر المستثمرين المحليين وتدفعهم للذهاب بأموالهم إلى دول أخرى صديقة للأعمال.

ضعف التنظيم وقلة الاهتمام الحكومي: على الرغم من اعتراف الحكومة مراراً أن الروتين الإداري يعيق أعمال القطاعين العام والخاص معاً، فإن الإصلاحات في هذا الإطار ما زالت محدودة. وهذا البطء في الإصلاح يرخي بظلاله على تنفيذ خطة التنمية التي من المفترض أن تزيد الإنفاق الرأسمالي على مشاريع البنية التحتية وتخفض الأموال المهاجرة من البلاد، بيد أن سياسة تشجيع الاستثمارات ما زالت من آخر الأولويات الحكومية، خصوصاً أن قطاعات مختلفة تعاني قلة تنظيم وضعف اهتمام رسمي بها، فقطاع الاتصالات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على سبيل المثال لا الحصر ما زال ينتظر هيئة ترعى شؤونه وشجونه، وقطاع السياحة يئن بسبب قرارات، مثل تشديد شروط تأشيرات دخول الأجانب إلى البلاد، وقطاع الصناعة يرزح تحت تأخير توزيع القسائم الصناعية ودعم المنتج الوطني.

التوتر السياسي بين السلطتين: يلعب التوتر السياسي الدائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دوراً سلبياً جداً في عملية استثمار أموال الكويتيين في الكويت، فالصراع المستمر يخلق خوفاً لدى المستثمرين المحليين، كما أنه يلغي مشاريع حكومية عملاقة، وما إلغاء مشروع المصفاة النفطية الرابعة إلا حلقة من حلقات عدم استثمار الأموال في الداخل، ناهيك عن التشكيك بجميع المشاريع والمناقصات التي تطرح، تحت ذريعة «حماية المال العام»، مما يثير نفور المستثمرين الافراد والشركات، كما أن قلة التعاون وضعف الثقة بين السلطتين أنتجا قوانين جديدة، أقل ما يقال عنها أنها معيقة للاستثمارات والمبادرات، مثل قانوني الخصخصة وال B.O.T[1].

كل هذه الأسباب مجتمعة وغيرها ما زالت تعزز من مكانة الكويت عربياً وإقليمياً ودولياً، خصوصاً أن البلاد بحاجة على الأقل الى جزء من رؤوس الأموال هذه، الحكومية والخاصة، لتطوير البنية التحتية وتحسين القطاعات الخدماتية وتنمية الموارد البشرية، ما يشكل صورة من صور المساعدات الإنسانية الكويتية غير المباشرة.

وبناءً على ما تم عرضه في الفصل الثالث الخاص بحجم وطبيعة واتجاهات الاستثمارات الكويتية الخارجية التي يتم تمويلها من قبل القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء، يمكن تقديم تلخيص موجز حول حجم الاستثمارات ودرجة توزعها وتركزها، على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، كي يتضح دور هذه الاستثمارات كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية المتمثلة بالأداة الاقتصادية، وتأثيرها على تعزيز مكانة الكويت الإقليمية.

[1] هو نظام التشييد والتشغيل ونقل الملكية، مضمونه يقوم على مبدأ تولي مستثمر من القطاع الخاص بعد الترخيص له من الدولة أو الجهة الحكومية المختصة بتشييد وبناء أي من مشروعات البنية الأساسية كإنشاء مطار أو محطة لتوليد الكهرباء من موارده الخاصة على أن يتولى تشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين 30 أو 40 سنة، وخلالها يتولى تشغيل المشروع بحيث يحصل من خلاله على التكاليف التي تحملها بالإضافة إلى تحقيق أرباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو هذا المشروع، وبعد انتهاء مدة الامتياز يتم نقل المشروع بعناصره إلى الدولة، ومن ثم فإن نظام B.O.T يعني وجود آلية تمويلية إنشاء البنى الأساسية في مجتمع ما بعيداً عن موارد الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (2)

حجم الاستثمارات الكويتية الحكومية خارجياً للأعوام (2013-2017)

	2013	2014	2015	2016	2017
الهيئة العامة للاستثمار	488	521	509	517	580
الصندوق الكويتي للتنمية	90	92	92	89	98

* من إعداد الباحث.

* المبالغ المذكورة بمليارات الدولارات الأمريكية.

* المصدر: بيانات متفرقة تم جمعها من نشرات صادرة عن البنك الدولي لعام 2018.

يتضح من الجدول السابق بأن الكويت التي احتلت المركز الأول عربياً وخليجياً من حيث حجم الاستثمارات الكويتية الحكومية خارجياً، قد بلغت استثماراتها في أعلى معدلاتها عام 2017 (580) مليار دولار أمريكي من خلال الصندوق السيادي الكويتي، وهو الذراع الاقتصادي للهيئة العامة للاستثمار، كما بلغت استثمارات الصندوق الكويتي للتنمية في عام 2017 أعلى معدلاتها حيث وصلت (98) مليار دولار أمريكي، وهذه الأرقام التي قامت الكويت بتوظيفها في العديد من دول العالم، سواء في دول الخليج العربي، أو الدول العربية، أو الإسلامية، أو على مستوى العالم، ساهمت بشكل مباشر في تعزيز مكانة الكويت إقليمياً لدى هذه الدول الحاضنة للاستثمارات الكويتية، نظراً لما ساهمت به هذه الاستثمارات من دفع لعجلة الاقتصاد في الدول المتلقية، ناهيك عن الوظائف الكبيرة التي مكن الاستثمار الكويتي من توفيرها في هذه الدول، وكل هذا بدوره ساهم في اعتبار الدول المتلقية للاستثمارات الكويتية بأن الكويت تستحق مكانتها الإقليمية التي سعت ولا زالت تسعى إليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جهة أخرى لا تقل الاستثمارات الكويتية الخاصة أهمية في هذا الصدد، حيث ساهم رجال الأعمال الكويتيون من خلال شركاتهم التي أسسوها في العديد من الدول إلى تعزيز دور الكويت الإقليمي من خلال الأموال التي وظفها رجال الأعمال في الدول المتلقية على المستويات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية على حد سواء، حيث ساهمت هذه الشركات في رقد اقتصادات الدول الحاضنة لهذه الاستثمارات بشكل ايجابي، ما ساهم في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، إضافة لتوفير فرص العمل للكثير من أبناء تلك الدول، وهذا بدوره يؤكد على أهمية البعد الاقتصادي كأداة رئيسة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية التي وظفتها دولة الكويت منذ بدايات اكتشاف الثروة النفطية فيها في ستينات القرن العشرين، وصولاً إلى العام 2018، ومدى تأثير هذه الأداة الاقتصادية على تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت لدى هذه الدول، والجدول التالي رقم (3) يوضح حجم الاستثمارات الكويتية الخاصة خارجياً للأعوام (2013-2017).

جدول (3)

حجم الاستثمارات الكويتية الخاصة خارجياً للأعوام (2013-2017)

	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الاستثمارات في الخارج	52.6	52.9	52.1	53.6	54.1
الاستثمار الأجنبي المباشر	14.6	14.9	15.8	16.0	16.1
استثمارات الحافظة	38.2	39.5	39.0	41.2	41.3
سندات الدين	6.6	6.9	7.1	6.9	7.2
الأسهم	32.8	33.1	32.7	33.9	34.2

* من إعداد الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* المبالغ المذكورة بمليارات الدولارات الأمريكية.

* المصدر: بيانات متفرقة تم جمعها من نشرات صادرة عن البنك الدولي لعام 2018.

ويتضح من الجدول السابق أن مليارات الدولارات التي وظفها القطاع الخاص الكويتي ممثلاً برجال الأعمال والشركات الكويتية في الخارج قد وصل إلى مبالغ مرتفعة، بلغت أعلاها في العام 2017 وفقاً للنشرات الصادرة عن البنك الدولي، وهذا بدوره يؤكد على أهمية الجانب الاقتصادي في رسم ملامح السياسة الخارجية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت

تناول هذا الفصل توضيحاً لدور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت على المستويين العربي والإقليمي، في جزئين، أولهما: دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت عربياً، وثانيهما: دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت إسلامياً.

أولاً: دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت عربياً

بدأت دولة الكويت منذ السنوات الأولى للاستقلال بتأسيس عدد كبير من المؤسسات المالية للقيام بأعباء الاستثمار وتنفيذ برامج الحكومة الاقتصادية، حيث شكلت هذه المؤسسات المالية أدوات الاستثمار وتقديم المساعدات للدول العربية. ففي نوفمبر عام 1961، أعلن عن قيام الشركة الكويتية للاستثمار (KIC) كمؤسسة تجارية شبه حكومية برأسمال يقارب (10.4) مليون دينار كويتي، وفي عام 1964 أنشئت الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية (KFTCIC) بمشاركة رسمية تعادل (80%) وبرأسمال يقارب (20) مليون دينار كويتي، وكذلك أنشأت الحكومة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار بمشاركة رسمية تعادل (80%) وبرأسمال يقارب (20) مليون دينار كويتي (أسيري، 1993).

كما تم تأسيس الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي عام 1966 لإدارة المشروعات المخصصة نحو التطور الاجتماعي والاقتصادي مثل بناء المدارس والمستشفيات والمشروعات السكنية والمساجد وغير ذلك، وأنشأت لتكون قناة تكميلية ثانوية للمساعدات الكويتية، رغم أنها موجهة لدول الخليج وجنوب الجزيرة العربية بالدرجة الأولى، من دافع الشعور القومي تجاه شعوب ودول الخليج العربي الشقيقة التي لم تكن بعد قد شهدت طهور أية ثروات نفطية فيها، حيث لعبت الهيئة دوراً فعالاً تجاه الدول الأكثر فقراً في ذلك الوقت (العازمي، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي لعب دوراً محورياً في تعزيز مكانة الكويت على المستوى العربي، حيث برز دور الصندوق كواحد من أهم الأدوات التي وظفتها الكويت في تعزيز مكانتها في تلك الفترة، لإعطاء الصورة والوجه الحضاري للكويت لدى دول العالم، وكان الصندوق الكويتي بمثابة "سفارة اقتصادية" كويتية في كل دول العالم، خاصة تلك التي ليس للكويت فيها تمثيل دبلوماسي أو قنصلي، وبالتالي لعب دوراً مسانداً للدبلوماسية الكويتية في استقطاب تأييد قضايا الكويت ومصالحها في المحافل الدولية والإقليمية، إضافة لتعزيز المكانة والسمعة الكويتية عربياً وإقليمياً ودولياً (Demir, 1976).

ازداد دور المساعدات الإنسانية الكويتية وضوحاً في تعزيز مكانة دولة الكويت في الستينيات والسبعينيات، مع تزايد أنشطة الكويت الخارجية وأدوارها السياسية الخارجية، ولجأت الكويت خلال هذه الفترة إلى مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات المالية والاقتصادية، حيث بات يُنظر إلى الكويت باعتبارها قوة مالية إقليمية كبيرة جداً، حيث استثمرت الكويت هذه المكانة المالية والاقتصادية في تقديم المساعدات والقروض للعديد من دول العالم العربي، كما وظفت نفوذها المالي للعب دور الوسيط في حل الأزمات والمشاكل بين الدول العربية، كما استطاعت لعب دور مؤثر في مختلف مجريات الأحداث الإقليمية والعربية، حيث يعتبر دور الوسيط من أهم خصائص سياسة الكويت الخارجية، خصوصًا خلال المرحلة الأولى التي أعقبت استقلال البلاد في عام 1961، وكانت أول تجربة للكويت للقيام بدور الوسيط بعد استقلالها قد حدثت في منتصف الستينات من القرن الماضي، وذلك عندما قامت بالوساطة بين مصر والسعودية لحل الصراع الذي ظهر بين الدولتين في اليمن، وقد زار رئيس الوزراء الكويتي حينها، صباح السالم، الرياض، في عام 1965، واجتمع مع الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود لبحث الأزمة في اليمن، كما استضافت الكويت في عام 1966 اجتماعات بين الأطراف المصرية والسعودية واليمنية، وفي نهاية الستينات، أسهمت الكويت بجهود وساطة لحل قضية مطالبة شاه إيران بالبحرين والتي انتهت بإجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين في عام 1971، كما سعت الكويت إلى حل النزاع بين باكستان وبنغلاديش في بداية السبعينات من القرن الماضي، كما شاركت الكويت في جهود تسوية الصراع المسلح الذي حدث بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، في سبتمبر/أيلول 1970،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما سعت الكويت إلى حلِّ النزاع بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في عام 1972، وكان للكويت دور رئيس في حلِّ الأزمة التي ظهرت بين عُمان واليمن في عام 1984، كما حاولت الكويت التوسط بين تركيا وبلغاريا في عام 1989 لحل مشكلة الأقلية التركية في بلغاريا، كما لعبت الكويت دوراً مهماً في إعادة العلاقات التي قُطعت لأكثر من عام بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في عام 1982 (أسيري، 2010).

إلا أن انطلاق المساعدات الإنسانية الكويتية إلى كافة أرجاء الوطن العربي آنذاك جوبه بالانتقادات على عدد من المستويات، كما تم توجيه انتقادات أكثر حساسية تجاه هذه المساعدات على اعتبارها مساعدات تهدف إلى مآرب أخرى، فقد تسببت المساعدات الإنسانية الاجتماعية والتعليمية الكويتية من خلال الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي لكل من اليمنيين الشمالي والجنوبي في الستينات وكذلك للبحرين والسودان والإمارات، في مشاكل سياسية بين الكويت وإيران، وكذلك بين الكويت من جهة وعُمان والسعودية من جهة أخرى، إذ اعترضت آنذاك إيران على المساعدات الكويتية للإمارات العربية المتحدة، واعتبرتها بمثابة تغلغل سياسي بهدف نشر أفكار ومعتقدات قومية ودينية من خلال البعثات الدراسية، ما يحد من هيمنة إيران على هذه المناطق، وكذلك اعترضت كل من السعودية وعُمان على تقديم الكويت مساعدات للحزب للشيوعي في اليمن الجنوبي وتقوية جذوره، حسب ادعاء هذه الأطراف، ولم تكن السعودية راضية عن هذه المساعدات، رغم أن الكويت أوضحت أنها مساعدات إنسانية بحتة وبمثابة التزام قومي تجاه الشقيق، بغض النظر عن شكل وطبيعة النظام السياسي القائم في هذا البلد أو ذاك (أسيري، 1993).

استمر نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي ثلاثة عشر عاماً (1962-1975) مقتصراً على تمويل مشروعات في المنطقة العربية، وخلال هذه الفترة التزم الصندوق بتقديم قروض بمبلغ حوالي 158 مليون دينار كويتي (ما يعادل 529 مليون دولار أمريكي) لتمويل 47 مشروعاً في 11 دولة عربية، وفي العقود اللاحقة (1990-2010) استمر نشاط الصندوق بالتوسع ليشمل أكثر من (34) دولة عربية وإسلامية وأجنبية، وبحجم قروض تجاوز (980) مليون دولار أمريكي، كما هو مبين في الجدول التالي رقم (4)، وتم توظيف هذه الظروف في الأغراض الاجتماعية والاقتصادية للدول المستفيدة، والجدول التالي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4)

قروض صندوق التنمية الكويتي خلال الفترة (1990-2010)

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	عدد القروض	عدد الدول
1991-1990	47	3	3
1993-1992	68	7	4
1995-1994	126	9	7
1997-1996	132	11	5
1999-1998	187	8	8
2001-2000	224	12	2
2003-2002	228	15	7
2005-2004	238	21	11
2007-2006	271	29	14
2009-2008	308	34	11
2010	333	39	18

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي (1962-2010)، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي أعقاب تعديل قانون الصندوق في يوليو 1974، شهد الصندوق تطوراً سريعاً في عملياته الإنمائية خلال فترة وجيزة نسبياً (1974-1980) إذ ارتفع عدد الدول المستفيدة من قروض الصندوق من 11 دولة في عام 1975 إلى 50 دولة بنهاية السنة المالية (1980/1979)، كما ازداد عدد القروض من 47 قرضاً إلى 160 قرضاً، حيث ارتفعت قيمة القروض المعقودة من حوالي 529 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 2.166 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة كما هو مبين في الجدول التالي رقم (5).

جدول رقم (5)

المجموع التراكمي لقروض الصندوق (1975-1980)

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	عدد القروض	عدد الدول
1975/1974	529	47	11
1976/1975	1.042	80	25
1977/1976	1.425	102	37
1978/1977	1.591	115	41
1979/1978	1.926	140	46
1980/1979	2.166	160	50

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي (1962-2010)، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعتبر السنوات 1990 و 1991 أهم وأخطر مرحلة مرت على الكويت وعلى سياساتها الاقتصادية الخارجية منذ استقلال البلاد عام 1961 ومنذ تأسيس الصندوق الكويتي، ورغم ذلك شكلت هذه الفترة العصيبة أحد أهم المؤشرات الدالّة على قوة السياسة الخارجية الكويتية باستمرار سياساتها الاقتصادية الداعمة للدول العربية والإسلامية، كما أثبتت هذه الفترة قوة الصندوق الكويتي وقدْرته على تخطّي العقبات، ويؤكد التقرير السنوي للصندوق لهذه الفترة أن الصندوق شأنه شأن باقي أجهزة الدولة الأخرى، قد مرّ بظروف صعبة خلال الفترة (1991-1990)، بسبب احتلال الكويت، إلاَّ أنّه استمر في عملياته الإنمائيّة، واستطاع استكمال الإجراءات اللازمة لعقد 11 قرضاً (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثلاثون 1991/1990، 1992).

ولم يمض أسبوعان على احتلال الكويت في 2 أغسطس 1990، حتّى عاد نشاط الصندوق إلى سابق عهده، عندما سارع إلى فتح مقرّ له في المنفى، في مدينة لندن، فقد حرصت القيادة السياسية الكويتية في ذلك الوقت على أن تقوم جميع الهيئات والمؤسسات والإدارات بأعمالها من خارج الأراضي الكويتية وأن تسير الأمور كما كانت عليه، ومن أوائل هذه المؤسسات التي حرصت الحكومية على أن تستمر في أداء أنشطتها كان الصندوق الكويتي للتنمية العربية، وبعد خروج الإدارة العليا للصندوق من الكويت في أواخر أغسطس 1990 حيث تم تكليفها من قبل الحكومة الكويتية في الطائف بمباشرة أعمال الصندوق تحت أي ظروف مهما كانت من أجل إثبات أن الكويت بمؤسساتها لا تزال قائمة وأن الصندوق لديه التزامات تجاه الدول الأخرى التي تم معها توقيع اتفاقات قروض قبل حدوث الغزو (الحميضي، 2001).

واصل الصندوق الكويتيّ الوفاء بالتزاماته رغم الاحتلال، وبلغ حجمْ المبالغ المسحوبة، وفقاً لاتفاقيّات القروض الموقعة، 500 مليون دولار، كما وقّع إحدى عشرة اتفاقية قرض جديدة، لتمويل تنفيذ مشاريع جديدة وسط دهشة واسعة النطاق في العالم.

فخلال السنة الماليّة، التي تضمّنت الأشهر التسعة من احتلال الكويت، منح الصندوق ستّة قروض لبلدان عربيّة، وثلاثة لبلدان أفريقيّة، وقرضان لبلدين آسيويين. فقد قدّم قرضاً بقيمة 20 مليون دينار كويتيّ لمشروع استصلاح 400 ألف فدّان من الأراضي الصحراويّة في شمال سيناء، في مصر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقرضاً بقيمة 30 مليون دينار كويتيّ لمشروع الصّرف الصحّي، في دمشق، وكانت هناك قروض أخرى قدّمت لمساعدة المصريّين والسوريُين، الذين اضطّروا إلى مغادرة الكويت والعودة إلى أوطانهم نتيجة العدوان العراقيّ، كما قدّم الصندوق قروضاً إلى بلدان عربية أخرى

فقد قدّم قرضاً إلى سلطنة عُمان، لتمويل مشروع استثمار الغاز الطبيعيّ، وقرضاً إلى المغرب، لتمويل مشروع بناء سد، وبذلك استمرت الكويت بمسيرتها الإنسانية رغم ظروف الاحتلال (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010).

برزت ملامح مكانة دولة الكويت الإقليمية من خلال ما أثمرت عنه هذه المساعدات من دعم عربي واسع لدولة الكويت أثناء فترة الاحتلال، تجلت في مواقف التأييد والدعم التي تلقتها من جانب العديد من الدول، ولكن سياسة الكويت في مساعدة هذه الدول من خلال القروض والمنح المختلفة قد جعلت هذه الدول تقوم برد الجميل والوقوف مع الكويت في محنتها القاسية إبان الاحتلال سنة 1990، وهي بلا شك صورة من صور المكانة الكويتية التي اكتسبتها.

كما شهدت نهاية التسعينيات تزايداً في نشاط مؤسسة كويتية أخرى فاعلة في مجال الدعم الإنساني، وهي جمعية الهلال الأحمر الكويتي التي قدمت خلال العامين الأخيرين من القرن العشرين كثيراً من المساعدات الإنسانية للعديد من دول العالم التي تعرضت لكوارث ومجاعات مختلفة، إضافة لتقديم مساعدات إنسانية صحية وتعليمية عديدة، ويظهر الجدولين التاليين بعضاً من أهم نشاطات جمعية الهلال الأحمر الكويتي خلال عامي (1989-1999):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (6)

المساعدات الكويتية الإنسانية عربياً (1998-1999)

الدولة/ الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
العراق/ اللاجئون في إيران	مواد غذائية وصحية	الهلال الأحمر الإيراني
مصر	معدات ومواد طبية	جمعية أحباء مصر
لبنان/ اعتداءات إسرائيلية	مساعدات مالية	الصليب الأحمر اللبناني
السودان/ جفاف ونزاعات داخلية	مواد إغاثية وغذائية	الهلال الأحمر السوداني
جيبوتي/ جفاف	مساعدات مالية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الكويتي

وهذا كله أوضح دور الكويت المحوري في عملية تعزيز المكانة الكويتية على المستوى العربي، من خلال مساهمات دولة الكويت لدول المنطقة بحكم الروابط المتبادلة بينهم.

ولاحقاً، مع حلول نهاية التسعينيات بدأ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية يفكر في دخول مجالات جديدة لتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان المستفيدة، وقد ظهر ذلك بوضوح في السنوات التي أعقبت مطلع الألفية الجديدة، حيث ساهم الصندوق في المشروعات الصحية والتعليمية والمشروعات الصغيرة، وإعمار المدن المتضررة من الزلازل، فقد قام الصندوق الكويتي خلال فترة تسعة شهور الممتدة من 2000/7/1 لغاية 2001/3/31 وهي الفترة المتبقية من السنة المالية المعدلة، بتقديم 16 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 108.5 مليون دينار كويتي، استفادت منها 16 دولة، منها دولتين عربيتين بنصيب 36.9% من قيمة القروض، وقد شملت قروض الصندوق قطاع النقل والاتصالات بنسبة 55.8%، وقطاع الطاقة بنسبة 22.5%، وقطاع الزراعة بنسبة 21.7%،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قدمت هذه القروض كالمعتاد بشروط ميسرة حيث تراوحت آجالها ما بين 18 سنة و27 سنة، وتراوحت فترة الإمهال ما بين سنة و6 سنوات، بينما تراوحت الفائدة ما بين 1.5% و4% سنوياً. وقد انعكست هذه الشروط على قيمة عنصر المنح في قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين 35.99% و37.98% وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال الفترة المشار إليها معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 11.75 مليون دينار كويتي، استفادت منها البحرين وفلسطين (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2002).

كما قام الصندوق الكويتي خلال السنة المالية الممتدة من 2001/4/1 لغاية 2002/3/31 بتقديم 23 قرضاً، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 173.7 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك القروض 18 دولة، منها دول عربية حصلت على 67.3% من قيمة القروض، وقد شملت قروض الصندوق قطاع النقل والاتصالات، قطاع المياه والصرف الصحي، قطاع الطاقة وقطاع الزراعة، وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال الفترة المشار إليها معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 15.755 مليون دينار كويتي، استفادت منها البحرين، اليمن، المغرب، لبنان (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2003).

بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية 2003/2002 15 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 126.3 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى الصناعة وقطاعات أخرى، وقد استفادت من تلك المساعدات 5 دول عربية، وبلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 65.6%. وقد قدمت هذه القروض بشروط ميسرة، حيث تراوحت آجال تلك القروض ما بين 18 سنة كحد أدنى و23 سنة كحد أقصى، وتراوحت فترة الإمهال للبدء في سداد القروض من 3 سنوات إلى 6 سنوات، بينما تراوحت نسبة الفائدة على تلك القروض ما بين 2% و4%، بما في ذلك نسبة قدرها 0.5% مصاريف إدارية، حيث انعكست هذه الشروط على قيمة عنصر المنح في قروض الصندوق حيث تراوحت ما بين 36% و61.2% وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال السنة المالية 2003/2002 معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 415 ألف دينار كويتي، استفادت منها جيبوتي بشكل كبير (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال السنة المالية 2004/2003 بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق 21 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 108 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك المساعدات 5 دول عربية، وقد بلغ نصيب الدول العربية من تلك القروض 40%. وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال هذه السنة معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 4.748 مليون دينار كويتي، استفادت منها 3 دول ومؤسسة واحدة. كما قام الصندوق كذلك بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت إلى الدول والمنظمات بما في ذلك إدارتها ومتابعتها، إضافة إلى تعاونه مع العديد من مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2005).

أما خلال السنة المالية 2005/2004 فقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق 24 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 197 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك المساعدات 7 دول عربية، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 73.2%، وإلى جانب القروض قدم الصندوق معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 3.5 مليون دينار كويتي، استفادت منها 11 دولة ومؤسستان. كما قام الصندوق كذلك بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت إلى الدول والمنظمات بما في ذلك إدارتها ومتابعتها، إضافة إلى تعاونه مع العديد من المؤسسات التنموية الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2006).

كما بلغ عدد المشروعات التي مولها الصندوق خلال السنة المالية 2006/2005 ما عدده 21 مشروعاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 198 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك المساعدات 8 دول عربية. وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 53.9%، وإلى جانب القروض، قدم الصندوق معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 3.533 مليون دينار كويتي استفادت منها 9 دول ومؤسسة واحدة (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2007).

وخلال السنة المالية 2007/2006 بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق 21 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 138.4 مليون دينار كويتي. قد استفادت من تلك المساعدات 4 دول عربية، وقد بلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 44.8%، إلى جانب القروض، قدم الصندوق خلال السنة المالية 2007/2006 معونات فنية ومنح بلغت قيمتها الإجمالية 4.523 مليون دينار كويتي، استفادت منها 7 دول (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية 2008/2007 23 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 185.3 مليون دينار كويتي. وقد استفادت منها 6 دول عربية، وبلغ نصيب الدول العربية من قيمة تلك القروض 63.3%. وإلى جانب القروض، قدم الصندوق خلال السنة المالية 2008/2007 معونات فنية ومنح لدول ومؤسسات بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 4.3 مليون دينار كويتي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2009).

وخلال سنوات عمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من (1963-2010)، التزم الصندوق مجموعة من القروض خلال الفترات الزمنية المتعاقبة كما في الجدول التالي رقم (7):

جدول رقم (7)

تطوير المجموع التراكمي لقروض الصندوق الكويتي (كما في 31 مارس 2010)

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	إجمالي القروض	عدد الدول
1975/74-1963/62	529	47	11
1982/81-1963/62	3.288	217	54
1991/90-1963/62	6.022	377	64
2010/09-1963/62	14.857	777	102

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من حيث التوزيع الجغرافي للإفادة من هذه القروض، فيلاحظ بأن الدول العربية كانت أكثر المستفيدين من المساعدات الاقتصادية الكويتية، حيث حصلت 16 دولة عربية على حوالي 8 مليار دولار أمريكي من المساعدات الكويتية من خلال قروض بلغ عددها 297 قرض، وجاءت دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية عندما حصلت 19 دولة على 149 قرض وصل مجموعها قرابة 2.9 مليار دولار أمريكي، في حين كانت دول أمريكا اللاتينية الأقل استفادة من قروض الصندوق الكويتي للتنمية عندما حصلت 11 دولة على 38 قرض بقيمة 372 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس حرص دولة الكويت على عمقها العربي الاستراتيجي، وواجبها القومي تجاه أمتها إضافة لواجبها الإنساني. والجدول رقم (8) يوضح هذا التوزيع بالفصيل:

جدول رقم (8)

التوزيع الجغرافي لإجمالي قروض الصندوق (31 مارس 2010)

السنة المالية	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار أمريكي)	إجمالي القروض	عدد الدول
الدول العربية	8.101	297	16
دول غرب أفريقيا	1.468	135	19
شرق وجنوب آسيا والمحيط الهندي	2.878	149	19
وسط آسيا وأوروبا	957	55	16
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	1.081	103	21
أمريكا اللاتينية والكاريبي	372	38	11

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ركزت الكويت في مساعداتها الاقتصادية المقدمة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية على دعم الدول العربية بوجه خاص، حيث يلاحظ أن هذه الدول تشكل أحد أبرز المستقبلين لمساعدات الصندوق الكويتي، حيث بلغت هذه المساعدات حتى عام 2010 قرابة مليار ومائتي مليون دولار أمريكي، وهو ما يؤكد حرص الكويت على دعم محيطها العربي الإسلامي لما يشكله هذا الدعم من تطوير للعلاقات الكويتية العربية، حيث يوضح الجدول التالي رقم (9) حجم القروض المقدمة إلى الدول الإسلامية والعربية.

جدول رقم (9)

القروض المقدمة للدول الإسلامية حتى 2010/6/30

الدولة	العدد	القيمة بالدولار الأمريكي
تونس	31	424.216.160
الجزائر	4	74.392.232
سوريا	28	1.131.907.865
اليمن	31	322.841.723
لبنان	18	566.843.099
الأردن	24	521.192.969
المغرب	35	1.181.769.974
السودان	21	518.084.572
الصومال	4	102.150.909

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق	2	21.710.779
جمهورية القمر	4	22.685.493
جيبوتي	12	136.805.526
مصر	33	1.781.220.239
موريتانيا	14	225.518.538
عُمان	22	559.671.610
البحرين	15	445.331.475

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إسهامات الصندوق الكويتي في دعم التنمية بالعالم الإسلامي 2010.

كما يظهر الجدول التالي رقم (10) حجم المنح والمعونات الفنية التي قدمتها الكويت للدول العربية حتى منتصف عام 2010، والتي بلغت قرابة الربع مليار دولار أمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10)

المنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى 30 يونيو 2010

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
البحرين	11	107.286.772
جمهورية القمر	4	2.487.537
جيبوتي	2	805.264
مصر	6	4.690.835
الأردن	5	8.535.928
لبنان	7	11.232.863
موريتانيا	8	4.371.217
المغرب	2	3.910.000
اليمن	17	9.737.402
عُمان	1	481.897
فلسطين	1	25.000.000
الصومال	2	1.798.420
السودان	3	1.131.748
سوريا	2	2.125.000

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الجدول السابق بأن ما قدمته الكويت للدول العربية حتى منتصف عام 2010 قارب (250) مليون دولار أمريكي، كانت على هيئة منح ومعونات فنية طال البحرين منها نصيب كبير، كما بلغ حجم المنح المقدمة لفلسطين (25) مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس الالتزام الدائم للكويت تجاه القضية الفلسطينية.

كما يشرف الصندوق الكويتي للتنمية على عدد من المنح الحكومية الكويتية المقدمة للعديد من الدول العربية كما يتضح من الجدول التالي رقم (11):

جدول رقم (11) منح حكومة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى 2010/6/30

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
جيبوتي	2	8.801.873
مصر	2	16.077.118
موريتانيا	3	10.478.062
اليمن	2	10.634.141
سوريا	1	86.399.931
فلسطين	2	225.000.000
جزر القمر	3	9.236
الجزائر	1	10.000.000
لبنان	7	405.976.066
العراق	2	110.000.000

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى، فقد ساهمت جمعية الهلال الأحمر الكويتي خلال العقد الأخير (2010/2000) بالارتقاء بسمعة الكويت الخارجية كأحد أهم الدول المانحة للمساعدات الإنسانية في العالم العربي، وخصوصاً في ظل الظروف والكوارث والحروب التي عرفتها البشرية منذ عام 2000، والتي خلفت وراءها دول وأفراد هم بأمس الحاجة للإغاثة والدعم الإنساني، ومن هنا كانت جمعية الهلال الأحمر الكويتي من أولى الجمعيات الإنسانية التي قدمت مساعداتها الكثيرة والمختلفة بغض النظر عن متلقي هذه المساعدة سواء من ناحية الدين أو الجنس أو المعتقد، حيث تنوعت أهداف هذه المساعدات ما بين مساعدات مالية ومساعدات إغاثية لتلبية احتياجات الدول والمناطق التي تعرضت إلى كوارث طبيعية أو حروب أهلية أو اضطرابات سياسية وأزمات داخلية، وقد امتدت جهود الهلال الأحمر الكويتي من المستوى العربي لتشمل العديد من دول العالم وفي جميع القارات، كما أنها تعاملت بسخاء في دعم الدول والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية أو السياسية.

ويظهر الجدول التالي المساعدات العربية التي قدمتها جمعية الهلال الأحمر الكويتي خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2008:

جدول رقم (12)

المساعدات الإنسانية الكويتية عربياً 2008/2000

التاريخ	الدولة/ نوع الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
2000/3/11	الجزائر/ زلزال	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الجزائري
2000/3/26	مصر/ بناء مستوصف	مساعدة مالية	قرية المحروسة
2000/4/2	موريتانيا/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الموريتاني
2000/4/26	السودان/ تبرعات	مساعدة مالية	اللجنة الدولية
2000/8	لاجئون عراقيون في إيران	مساعدة إغاثية	لجنة إغاثة اللاجئين العراقيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2000/10/11	فلسطين/ دعم الانتفاضة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2000/12/18	الصومال/ معدات طبية	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/12/27	فلسطين/ دعم الانتفاضة	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2001/6/24	الصومال/ دعم الأرامل والأيتام	مساعدة مالية	الجمعية الخيرية الصومالية
2001/11/19	الجزائر/ سيول	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2002/1/26	فلسطين/ دعم الانتفاضة	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2002/6/8	سوريا/ انهيار سد زيزون	مساعدة مالية	الهلال الأحمر السوري
2002/7/9	الجزائر/ عيادة صحية	مساعدة مالية	سفارة دولة الكويت
2002/8/11	جيبوتي/ مجاعة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الجيبوتي
2002/11/18	موريتانيا/ مجاعة	مساعدة مالية	سفارة دولة الكويت
2002/12/11	المغرب/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر المغربي
2003/2/24	تونس/ فيضانات	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
2003/3/26	العراق/ احتلال العراق	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2003/5/27	الجزائر/ فيضانات	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
2003/6/7	فلسطين/ دعم الانتفاضة	مساعدات مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2003/8/11	السودان/ فيضانات	مساعدات مالية	الهلال الأحمر السوداني
2004/1/14	العراق	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2004/2/24	المغرب/ زلزال	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
2004/4/20	جيبوتي/ مجاعة	مساعدات مالية	الهلال الأحمر الجيبوتي
2004/7/15	السودان/ أزمة دارفور	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر السوداني
2004/7/20	فسلطين/ مرافق صحية	مساعدات مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2005	فلسطين	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2005/4	الأردن/ أسر محتاجة	مساعدة مالية	السفارة الكويتية في عمان
2005/5/10	تونس	مساعدة مالية	الهلال الأحمر التونسي
2005/5/16	العراق	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2005/8/9	جيبوتي/ جفاف	مساعدات إغاثية	مياه جيبوتي
2005/9/5	العراق/ اضطرابات	مساعدات إغاثية	الهلال الاحمر العراقي
2005	لبنان/ عدوان إسرائيلي	مساعدة مالية	الصليب الأحمر اللبناني
2005/11	مصر	مساعدات إغاثية	جمعية إحياء مصر
2005/12	اليمن	مساعدة مالية	جمعية رعاية المكفوفين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2005/12/20	السودان	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر السوداني
2005/12/27	سوريا	سيارة إسعاف	الهلال الأحمر السوري
2006/3/21	السودان/ الكوليرا	مساعدة مالية	الهلال الأحمر السوداني
2006/4/6	الصومال	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الصومالي
2006/7/10	العراق	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2006/7/14	لبنان/ العدوان الإسرائيلي	مساعدات إغاثية	الهيئة العليا للإغاثة
2006/9/6	السودان/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر السوداني
2006	جيبوتي	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الجيبوتي
2006/10/9	تونس	مساعدة مالية	الهلال الأحمر التونسي
2006/10/9	اليمن	مشروع صحي	جمعية رعاية الكفيفات
2006	فلسطين	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2007/2/21	جيبوتي	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الجيبوتي
2007/5/24	لبنان/ مخيم نهر البارد	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر اللبناني
2007/4/29	فلسطين/ غزة	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2007/6/24	الصومال/ آثار الحروب	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الصومالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2007/7/10	العراق/ نازحين	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر العراقي
2007/8/2	موريتانيا/ جفاف ومجاعة	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الموريتاني
2007/8/18	السودان/ فيضانات	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر السوداني
2007/8/26	مصر/ عبارة السلام	مساعدة مالية	الهلال الأحمر المصري
2007/11/15	العراق	مساعدة مالية	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
2008/1/15	العراق	مساعدات إغاثية	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
2008/1/25	فلسطين/ لاجئين في رفح	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر المصري
2008/3/22	السودان/ نازحين دارفور	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر السوداني
2008/7/29	جيبوتي/ مجاعة	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الجيبوتي
2008/8/11	فلسطين/ غزة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2008/8/11	فلسطين/ الضفة الغربية	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2008/8/12	فلسطين/ الضفة الغربية	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2008/9/25	فلسطين/ الضفة الغربية	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني
2008/10/28	اليمن	مساعدة مالية	الهلال الأحمر اليمني
2008/11/5	البحرين	مساعدة مالية	جمعية البحرين الخيرية
2008/11/24	فلسطين/ غزة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الفلسطيني

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الكويتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى الجدول السابق، وبمراجعة حجم المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الكويت خلال الفترة 200-2008 فقط، نلاحظ الحجم الكبير من هذه المساعدات التي لم تتورع دولة الكويت عن تقديمها نجدة لأخوتها من الدول العربية، ودونما أية اعتبارات سياسية لاختلاف أو تضارب بعض المواقف العربية مع مواقف دولة الكويت في شؤون سياسية معينة، فهذا الأمر لم يقف حائلاً بين الكويت وإنسانيتها بأي حال من الأحوال، وظلت حريصة على إغاثة أشقائها العرب بما حباها الله من نعم مالية شاركت بها أشقاءها العرب في سرائهم وضرائهم، وهذه المساعدات بدورها عززت بلا شك مكانة الكويت على المستوى العربي، وزادت من حجم هذه الدولة بين شقيقاتها العرب، فبرز دور الكويت عربياً بشكل أكثر وضوحاً.

وقد كشف تقرير الكويت الأول عن المساعدات الخارجية الانمائية والإنسانية التي قدمتها الكويت خلال الفترة ما بين 1990– 2014 والصادر في مارس 2017، أن اجمالي حجم تلك المساعدات والقروض والمنح بلغ 12.791.111.937 دينار (تعادل أكثر من 42 مليار دولار) من ضمنها ما يقارب (2.6) مليار دينار كويتي قيمة قروض ومنح ومعونات. وبين التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية أن الهدف من هذه المساعدات إما توثيق أواصر الصداقة بين الأمم والشعوب وإما لخدمة أوجه النشاط الخليجي والعربي والاسلامي، وإما لمواجهة الكوارث والحوادث التي تتعرض لها هذه الدول، مبيناً أن المساعدات الاقتصادية الإنمائية الكويتية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الثابتة، والتي حرصت الكويت على ديمومتها واستمراريتها مهما كانـــت الظـــروف، حيث كان هذا الدور الإنساني والذي يأتي ضمن إطار السياسة الخارجية للدولة منذ نشأتها أحد الأسباب الرئيسية في دفع العالم بأجمعه ليقف مناصراً لها خلال الأزمة التي تعرضت لها في عام 1990، إضافة لما شكلته هذه المساعدات من مساهمة في تعزيز مكانة الكويت كوسيط في حل الأزمات في دول المنطقة، ولعل مصر كانت من أكبر المستفيدين من المساعدات الإنسانية الكويتية بأكثر من (1.3) مليار دولار خلال الفترة (1990-2016) (وزارة الخارجية الكويتية، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: دور المساعدات الإنسانية في تعزيز المكانة الإقليمية لدولة الكويت إسلامياً

لم تكن الدول العربية وحدها التي نالت نصيباً وافراً من المساعدات الإنسانية الكويتية، فقد شملت مساعدات الكويت عدداً كبيراً من الدول الإسلامية، والدول الأجنبية، فقد حصلت الدول الإسلامية غير العربية خلال السبعينيات على 96 قرضاً بقيمة (395) مليون دينار كويتي، وتصدرت باكستان الدول الإسلامية غير العربية بـ (53.4) مليون دينار أو (13.5%) من إجمالي القروض الإسلامية و(2.7%) من إجمالي القروض و(10.64%) من كل قروض الدول الآسيوية، وتلقت الدول الآسيوية الإسلامية (بنغلادش، باكستان، أندونيسيا، تركيا، ماليزيا، أفغانستان، المالديف) قروضاً فاقت (217) مليون دينار وهو ما يشكل (43.8%) من كل القروض للدول الآسيوية، حيث كانت الهند أكثر الدول الآسيوية حصولاً على القروض من الكويت، أما في القارة الأفريقية فقد تلقت كل من (السنغال، الكاميرون، النيجر، أوغندة، بوركينا فاسو، وسيراليون، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو ومالي) أكثر من (162.7) مليون دينار كويتي، وكانت السنغال أكثر الدول الأفريقية حصولاً على القروض الكويتية (أسيري، 1993).

ويلاحظ أن الأهداف الكويتية من تقديم المساعدات والقروض كانت تختلف جذرياً عن تلك الأهداف التي تسعى وراءها منظمات التمويل الدولي التي نشأت في منتصف القرن العشرين، ففي الوقت الذي تستخدم مساعدات هذه المنظمات مثل الصندوق والبنك الدوليين لنشر وفرض أيديولوجيات وسياسات بعينها على الدول المقترضة، بحيث ترتبط القروض بحزمة من الاشتراطات السياسية والاقتصادية تحت شعارات مثل تحرير الاقتصاد و"الحكومة الجيدة" (Good Government)، لا ترتبط المساعدات الكويتية بأي اشتراطات من هذا النوع، وهي فقط مدفوعة بإطارها القيمي الحاكم وبرغبتها في المساهمة الفعالة في مواجهة المشكلات الطارئة التي تتعرض لها الدول وبصفة تلك الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول والفيضانات وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظل الهدف الرئيس للمساعدات الكويتية على الصعيد الدولي أن تكون أداة جيدة لتحسين وتطوير علاقاتها مع دول العالم، خاصة لما يصب في أجندة مصالحها الخارجية، وليس شرطاً أن تقدم تلك القروض والمنح للدول التي تعارضها التوجه والسياسة، ولكنها تعتمد في تلك الدبلوماسية على كسب ود ومواقف الدول التي قد تقف مع أعدائها أو مع من يشكل تهديداً على مصالحها ومصالح العالمين العربي والإسلامي.

ومن جهة أخرى، انتبهت الكويت لعمق مشكلة الديون وتأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث، ولذلك اهتمت بالقضية من أكثر من زاوية، منها تقديم القروض والمساعدات لهذه الدول بشروط ميسرة وفوائد متواضعة للغاية، ثم مطالبتها بتخفيف وطأة هذه الديون وأعبائها خاصة عندما استفحلت أزمة هذه الديون، فقدمت الكويت عدداً من المقترحات كما يلي: (وكالة الأنباء الكويتية، 2001)

أولاً: عقد اجتماع للدول الدائنة لبحث إلغاء الفوائد على ديونها المستحقة لدى الدول المدينة مع إسقاط جزء من أصول الديون المستحقة لدى الدول الأشد فقراً.

ثانياً: دعوة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إعادة النظر في شروطهما "القاسية على الدول التي تطلب المساعدة لتحسين أوضاعها"، بحيث تراعي الفروق بين دولة وأخرى وأن تكون ملائمة لظروف الدول المقترضة وعوناً للتنمية فيها.

ثالثاً: زيادة وتنظيم العون العلمي والتقني الذي يقدمه الشمال إلى الجنوب مع مراعاة العناية بالعامل البشري في التنمية.

وتواصلت مسيرة الصندوق الكويتي للتنمية في عقد التسعينيات والألفية الثالثة، وبلغ حجم المبالغ المسحوبة، وفقاً لاتفاقيّات القروض الموقعة، 500 مليون دولار، كما وقّع إحدى عشرة اتفاقية قرض جديدة، لتمويل تنفيذ مشاريع جديدة. فخلال السنة الماليّة، التي تضمّنت الأشهر التسعة من احتلال للكويت، منح الصندوق ثلاثة لبلدان أفريقيّة، وقرضان لبلدين آسيويين. وفي أفريقيا، قدّم الصندوق قروضاً، راوحت قيمتها بين 2.9 و5.6 ملايين دينار كويتي إلى غينيا والنيجر وأوغندا. وكان المستفيدان الآسيويّان من الصندوق، هما: الصين وباكستان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد قدّم إلى الصين قرضاً بقيمة 8.7 ملايين دينار كويتي، لمشروع إنتاج رقائق الألمنيوم، في حين تلقّت باكستان قرضاً بقيمة 6 ملايين دينار كويتي، لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل السّككِ الحديدية. وخلال السنة الماليّة 1991/1990، كما قدّم الصندوق، أيضاً، أربع منح للمعونة الفنيّة، بلغت قيمتها 1.3 مليون دينار كويتي، قدمت لموزمبيق، والنيجر (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010).

وخلال العام الثالث والثلاثون للصندوق، بلغت قيمة القروض التي تم توقيع اتفاقياتها 155.14 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الكهرباء والنقل والمواصلات والصناعة والمياه والصرف الصحي، واستفادت من هذه القروض 7 دول أفريقية و3 دول آسيوية و5 دول في أمريكا اللاتينية والكاريبي. فإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال هذه السنة المالية (1995/1994) منح ومعونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 4.42 مليون دينار كويتي، وقد استفادت 3 دول أفريقية، ودولتان في منطقة وسط آسيا وأوروبا ومؤسسة واحدة من هذه المنح والمعونات. ولم يقتصر نشاط الصندوق على التعاون مع الدول النامية والمؤسسات الإنمائية في تقديم القروض والمعونات الفنية والمساهمات في موارد تلك المؤسسات، بل امتد هذا النشاط ليشمل جوانب أخرى تتعلق بالإشراف على المنح المقدمة من دولة الكويت، حيث يقوم الصندوق بمهام تقييم المشروعات التي تسهم تلك المنح في تمويلها، كما يقوم بإدارتها ومتابعتها للتأكد من حسن سير تنفيذها وتشغيلها، فقد بلغ عدد المنح التي قدمت خلال السنة المالية (1995/1994) منحتان بقيمة إجمالية قدرها حوالي 3.9 مليون دولار أمريكي، بما يعادل نحو 1.2 مليون دينار كويتي، ومن جانب آخر استمر الصندوق خلال السنة المالية (1995/1994) في متابعة تعاونه مع العديد من المؤسسات الإنمائية في العالم بهدف تنسيق الجهود والاشتراك في تمويل المشروعات، فقد ارتفع عدد المشروعات التي يسهم الصندوق في تمويلها مع واحدة أو أكثر من الجهات الممولة الأخرى من 234 مشروعاً في نهاية العام (1994/1993) إلى 251 مشروعاً في نهاية العام (1995/1994)، وقدرت نسبة التمويل المشترك بحوالي 45.2% من إجمالي قيمة تلك القروض البالغة حوالي 2358.1 مليون دينار كويتي حتى 1995/6/30 (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 1996).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما واصل الصندوق الكويتي نشاطه خلال السنة المالية 1996/1995 والتي شملت بصورة رئيسية تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية للمشروعات ذات الأولوية والتي تقدمت بها الدول النامية ومن أبرز الاسهامات في هذا الصدد قيامه بتوسعة نشاطه ليشمل دول البلطيق ودول رابطة الكومنولث المستقلة1، حيث تم تقييم المشروعات التي تقدمت بها إلى هذه الدول. وقد تمكن الصندوق خلال تلك السنة المالية (1996/1995) من استكمال كافة الإجراءات والترتيبات اللازمة التي أدت إلى التوقيع على اتفاقيات قروض لتمويل 24 مشروعاً إنمائياً، وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي 160 مليون دينار كويتي، استفادت منها 22 دولة منها 12 دولة أفريقية و3 دول آسيوية ودولة أوروبية واحدة. وعلاوة على النشاط المتعلق بتقديم القروض والمعونات الفنية، قام الصندوق أيضاً خلال السنة (1996/1995) بدفع مساهماته المالية في مؤسسات إنمائية إقليمية ودولية لتمكينها من متابعة جهودها الإنمائية في الدول النامية. وقد بلغت قيمة المساهمات المدفوعة خلال ذلك العام نحو 2.77 مليون دينار كويتي، كانت من نصيب الصندوق الأفريقي للتنمية نحو (477 ألف دينار كويتي) ومؤسسة التنمية الدولية نحو (2.29 مليون دينار كويتي) (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 1997).

أما خلال السنة المالية (1999-1998) فقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق (28) قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 171.4 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة، والنقل والاتصالات، الزراعة، والمياه والصرف الصحي، إضافة إلى الصناعة، واستفادت منها 10 دول أفريقية، و9 دول آسيوية وأوروبية، وقد بلغ نصيب الدول الأفريقية 24.2%، والدول الآسيوية والأوروبية 27.7% (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2000).

كما تمكن الصندوق خلال السنة المالية (2000/1999) من تقديم 27 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 157.450 مليون دينار كويتي شملت قطاعات الطاقة، النقل والاتصالات، الزراعة والمياه والصرف الصحي، واستفادت منها 6 دول أفريقية، و8 دول آسيوية وأوروبية، و4 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن الصندوق الكويتي قدم قروضاً ولأول مرة إلى كل من زامبيا وناميبيا وجورجيا وكازاخستان وكوت ديفوار،

[1] رابطة الشعوب البريطانيّة المعروفة بدول الكومنولث، معروفة كذلك بالكومنولث البريطاني، وهي عبارة عن اتحاد طوعي مكون من 52 دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقاً باستثناء موزمبيق ورواندا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قام الصندوق كذلك بالمساهمة نيابة عن الكويت وفي إطار برامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتفاوض مع دول الساحل الأفريقي حول مبلغ 30 مليون دولار أمريكي وذلك لتمويل مشاريع عاجلة في قطاعي المياه والزراعة على شكل قروض ميسرة. وإلى جانب القروض قدم الصندوق خلال السنة المالية (2000/1999) معونات فنية بلغت قيمتها الإجمالية 1.3 مليون دينار كويتي، استفادت منها دولة أفريقية واحدة و5 دول آسيوية وأوروبية ومؤسسة واحدة. وإضافة لذلك قام الصندوق خلال هذه السنة أيضاً بدفع التزاماته المالية تجاه المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية لتمكينها من متابعة جهودها الإنمائية في الدول النامية، كما بلغت قيمة المساهمات الجديدة خلال العام حوالي 70.8 مليون دولار أمريكي كانت من نصيب الصندوق الأفريقي للتنمية (10) مليون دولار والبنك الأفريقي للتنمية (44.8) مليون دولار، ومؤسسة التنمية الدولية (16) مليون دولار (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2001).

جدول رقم (13)

المساعدات الكويتية الإنسانية دولياً (1999-1998)

الدولة/ الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
أفغانستان/ زلزال	مساعدات مالية وغذائية	الهلال الأحمر الأفغاني
كوسافا/ نزاعات داخلية	مساعدات مالية	الصليب الأحمر الكوسوفي
كوريا الديمقراطية/ فقر	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
كينيا وتنزانيا/ ضحايا تفجير سفارتي الولايات المتحدة	مواد غذائية وإغاثية	الصليب الأحمر الكيني
بنغلاديش/ فيضانات	مواد غذائية وإغاثية	الهلال الأحمر البنغالي
هندوراس+ نيكاراغوا + الإكوادور+ السلفادور (إعصار ميتش)	مساعدات مالية	الصليب الأحمر في كل دولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كوسافا/ حرب أهلية	مواد إغاثية وغذائية	الصليب الأحمر الكوسوفي
تركيا/ زلزال	مواد إغاثية وغذائية	الهلال الأحمر التركي
فنزويلا/ أعاصير	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
سوازيلاند/ فيضانات	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي

المصدر: جمعية الهلال الأحمر الكويتي

أما خلال السنة المالية (2004-2005) فقد بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق 24 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 197 مليون دينار كويتي، وقد استفادت من تلك المساعدات 9 دول افريقية و4 دول آسيوية وأوروبية ودولتان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول الأفريقية 15.7% والدول الآسيوية والأوروبية 9% ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 2%. (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2006).

كما بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية (2007-2008) 23 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية 185.3 مليون دينار كويتي، استفادت منها 6 دول أفريقية و5 دول آسيوية وأوروبية و3 دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقد بلغ نصيب الدول الأفريقية 17% والدول الآسيوية والأوروبية 14%، ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 5.7% (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14)

القروض المقدمة للدول الإسلامية والأجنبية حتى 2010

الدولة	العدد	القيمة بالدولار الأمريكي
البوسنة والهرسك	4	84.319.999
تركيا	12	360.968.292
أذربيجان	2	33.310.776
ألبانيا	6	73.338.128
أوزبكستان	5	88.083.795
تركمنستان	1	623.179
قرغيزستان	2	19.33.450
كازاخستان	1	13.918.635
أفغانستان	1	29.121.448
أندونيسيا	9	200.887.578
المالديف	10	74.126.940
باكستان	15	371.719.248
بنغلاديش	20	421.008.422

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماليزيا	4	52.638.407
بوركينا فاسو	14	159.321.513
السنغال	26	307.291.060
الغابون	2	25.500.000
الكاميرون	5	58.126.018
النيجر	9	68.999.872
بنين	10	83.664.319
تشاد	3	24.846.127
توغو	5	53.781.367
سيراليون	5	46.115.879
غامبيا	9	77.489.064
غينيا	12	178.634.100
غينيا- بيساو	5	26.401.525
مالي	11	153.431.325
أوغندا	6	37.650.227
موزمبيق	9	82.053.462

* من إعداد الباحث.

* المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يظهر الجدول التالي رقم (15) حجم المنح والمعونات الفنية التي قدمتها الكويت للدول الإسلامية حتى منتصف عام 2010، والتي بلغت قرابة الربع مليار دولار أمريكي.

جدول رقم (15)

المنح والمعونات الفنية المقدمة للدول الإسلامية حتى 2010

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
أذربيجان	2	619.051
كازاخستان	1	1.002.847
تركمانستان	2	717.749
أوزبكستان	2	1.117.901
البوسنة والهرسك	2	1.159.009
أفغانستان	2	31.181.610
بنغلاديش	1	625.217
المالديف	8	4.758.021
تشاد	1	50.552
الغابون	1	459.000
غامبيا	3	1.419.715
غينيا	2	1.076.486

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غينيا/ بيساو	1	322.059
مالي	4	2.359.059
النيجر	10	3.954.055
السنغال	2	1.978.982
توغو	2	623.400
بوركينا فاسو	1	1.020.000
موزمبيق	3	1.958.633
أوغندا	1	659.303
ألبانيا	1	1.700.000

* من إعداد الباحث.

* المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010.

كما يشرف الصندوق الكويتي للتنمية على عدد من المنح الحكومية الكويتية المقدمة للعديد من دول العالم كما يتضح من الجدول التالي رقم (16):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (16)

منح حكومة الكويت المدارة من قبل الصندوق حتى 2010

الدولة	عدد المنح	القيمة بالدولار الأمريكي
بوركينا فاسو	1	7.369.000
السنغال	1	5.133.000
الغابون	1	2.111.418
غينيا بيساو	1	4.471.000
مالي	1	8.390.691
تشاد	1	2.516.000
الرأس الأخضر	1	3.031.203
كازاخستان	1	10.000.000
موريشيوس	1	250.000
سوازيلاند	1	5.500.000
الكونغو الديمقراطية	1	1.397.511
منغوليا الشعبية	1	12.000.000

* من إعداد الباحث.

* المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفضلاً عن المساعدات المقدمة من الحكومة والصندوق الكويتي مباشرة، فإن دولة الكويت تسهم أيضاً في مواد عدد من مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية بصفتها عضواً فيها، وتضطلع تلك المؤسسات بمساعدة الدول النامية في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد قامت الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية خلال السنوات (2000-2010) بالإسهام في رأس مال وتجديد الموارد لعدد من مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، وقد بلغت القيمة الإجمالية للمبالغ الملتزم بها من قبل الصندوق حوالي 1.324 مليون دولار أمريكي في 31 مارس 2010.

جدول رقم (17)

مساهمات الصندوق الكويتي في موارد مؤسسات التنمية

مؤسسات التنمية	المدفوع (مليون دولار أمريكي)	الالتزامات (مليون دولار أمريكي)
البنك الأفريقي للتنمية	11.06	110.39
الصندوق الأفريقي للتنمية	200.82	224.89
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	6.60	6.60
مؤسسة التنمية الدولية	116.78	116.78
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	43.49	43.49
البرنامج الخاص بمساعدة الدول الأفريقية	62.01	166.49
برنامج الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة	-	47.14

* من إعداد الباحث.

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنفس القدر الذي ساهم فيه الهلال الأحمر الكويتي خلال العقد الأخير (2000-2017) على المستوى العربي، فإنه لم ينس واجبه الإنساني والأخلاقي تجاه الدول الإسلامية والأجنبية على حد سواء، وخصوصاً في ظل الظروف والكوارث والحروب التي عرفتها البشرية خلال العقد الأخير، والتي خلفت وراءها دول وأفراد هم بأمس الحاجة للإغاثة والدعم الإنساني، ومن هنا كانت جمعية الهلال الكويتي من أولى الجمعيات الإنسانية التي قدمت مساعداتها الكثير والمختلفة بغض النظر عن متلقي هذه المساعدة سواء من ناحية الدين أو الجنس أو المعتقد.

ويظهر الجدول التالي المساعدات التي قدمتها جمعية الهلال الأحمر الكويتي دولياً خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2017:

جدول رقم (18)

المساعدات الإنسانية الكويتية دولياً (2017/2000)

التاريخ	الدولة/ نوع الكارثة	نوع المساعدة	الجهة المستلمة
2000/1/28	بنغلاديش/ أعاصير وفيضانات	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/3/9	الاتحاد الدولي/ تبرع لمشروع أطفال الشوارع	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/3/10	الشيشان/ حرب أهلية	مساعدة إغاثية	وزارة الطوارئ الروسية
2000/3/11	تركيا/ مشاريع إنمائية لمتضرري الزلزال	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/3/14	كمبوديا/ مساعدة المعاقين	مساعدة مالية	منظمة مساعدة المعاقين الدولية
2000/5/1	أثيوبيا/ جفاف ومجاعة	مساعدة إغاثية	لجنة الإغاثة الأثيوبية
2000/4/14	منغوليا/ مكافحة الفقر	مساعدة مالية	الحكومة المنغولية
2000/5/7	أفغانستان/ مشروع للرعاية الصحية	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2000/6/27	أرتيريا/ حرب أهلية	مساعدة إغاثية	مفوضية الإغاثة واللاجئين
2000/7/5	كازاخستان/ فيضانات	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/9/13	اندونيسيا/ مساعدة عاجلة	مساعدة إغاثية	سفارة الكويت في اندونيسيا
2000/10/16	أذربيجان/ مساعدة عاجلة	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأذربيجاني
2000/10	كوسافا/ حرب أهلية	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الكوسوفي
2000/10/31	قارة أفريقيا/ مكافحة شلل الأطفال	مساعدات إغاثية	الاتحاد الدولي
2000/11/13	طاجكستان/ جفاف	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2000/11/19	إيران/ جفاف	مساعدة مالية	مؤسسة عمار الخيرية الدولية
2001/2/22	الهند/ زلزال	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الهندي
2001/2/28	السلفادور/ زلزال	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/4/9	فنزويلا/ إعادة إعمار	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/5/21	مالاوي/ فيضانات	مساعدات إغاثية	الاتحاد الدولي
2001/6/19	موزمبيق/ فيضانات	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الموزمبيقي
2001/8/1	كوسافا/ دعم النازحين	مساعدة مالية	المفوضية السامية للاجئين
2001/8/12	أثيوبيا/ جفاف	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الأثيوبي
2001/8/16	إيران/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الإيراني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2001/9/19	الولايات المتحدة/ أحداث تفجير برجي التجارة	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأمريكي
2001/10	غينيا بيساو/ مجاعة	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الغيني
2001/10/11	أفغانستان/ لاجئين	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2001/11/13	اندونيسيا/ لاجئين	مساعدة مالية	سفارة الكويت
2001/12	البوسنة والهرسك	مساعدة مالية	الحكومة البوسنية
2002/2/7	أفغانستان/ فقر + حرب أهلية	مساعدات إغاثية	الاتحاد الدولي
2002/2/11	كوسوفا/ إعادة بناء	مساعدة مالية	المفوضية السامية للاجئين
2002/3/13	السنغال/ فيضانات	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر السنغالي
2002/5/27	اندونيسيا/ بناء قرى	مساعدة مالية	سفارة دولة الكويت
2002/6/26	إيران/ زلزال	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الإيراني
2002/7/10	أوكرانيا/ رعاية كبار السن	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأوكراني
2002/8/11	أنجولا/ حرب أهلية	مساعدة مالية	اللجنة الدولية
2002/8/11	أفريقيا الجنوبية/ الأمن الغذائي	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2002/9/15	قرغيزستان	مساعدة مالية	الهلال الأحمر القيرغيزستاني
2002/10/13	التشيك/ فيضانات	مساعدة مالية	اللجنة الدولية
2002/10/16	أذربيجان/ إعادة بناء	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأذربيجاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2002/12/2	جامبيا/ مجاعة	مساعدة مالية	سفارة دولة الكويت/ داكار
2002/12/11	أثيوبيا/ مجاعة	مساعدة مالية	سفارة دولة الكويت/ أديس أبابا
2003/1/20	أفغانستان/ خدمات صحية	مساعدة مالية وإغاثية	اللجنة الدولية
2003/2/4	أرتيريا/ الأمن الغذائي	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2003/2/20	زيمبابوي/ مجاعة	مساعدات إغاثية	سفارة دولة الكويت
2003/5/27	سيرلانكا/ فيضانات	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
2003/6/1	قرقيزستان/ إعادة بناء	مساعدات مالية	الهلال الأحمر القرقيزستاني
2003/8/25	ليبيريا/ حرب أهلية	مساعدات مالية	اللجنة الدولية
2003/11/8	أذربيجان	مساعدات مالية	الهلال الأحمر الأذربيجاني
2003/12/28	إيران/ زلزال	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الإيراني
2004/4/1	إيران/ زلزال بام	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الإيراني
2004/2/16	السنغال/ مجاعة	مساعدات إغاثية	سفارة دولة الكويت
2004/5/30	أفغانستان/ مرافق صحية	مساعدات مالية	الصليب الأحمر النرويجي
2004/7/15	الاتحاد الدولي/ دعم مالي	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي
2004/8/19	بنجلاديش/ فيضانات	مساعدات مالية	الاتحاد الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2004/12/10	انجوشيا/ لاجئين أنجوش وشيشان	مساعدات مالية	الصندوق الخيري الإسلامي
2005/2/6	السنغال	محطة تنقية مياه	الصليب الأحمر السنغالي
2005/3/19	أفغانستان/ مكافحة الإيدز	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر النرويجي
2005/4/19	كازاخستان/ فقر	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الكازاخستاني
2005/5/3	زيمبابوي/ مكافحة الإيدز	مساعدة مالية	سفارة الكويت في زمبابوي
2005/5/10	سرايفو	مساعدة مالية	جمعية إحياء التراث
2005/8/21	النيجر/ كارثة المجاعة	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر النيجيري
2005/10/8	باكستان/ زلزال	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الباكستاني
2005/11/29	الولايات المتحدة/ إعصار كاترينا	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الباكستاني
2005/12	انغوشيا والشيشان	مساعدة مالية	حكومة أنغوشيا والشيشان
2006	سيرلانكا/ تسونامي	مساعدة مالية	الصليب الأحمر السيرلانكي
2006/5/30	اندونيسيا/ زلزال جاوا	مساعدات إغاثية	سفارة الكويت في اندونيسيا
2006/2/28	باكستان/ زلزال	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الباكستاني
2006/3/21	كينيا/ جفاف	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الكيني
2006/8/5	البوسنة والهرسك	مساعدة مالية	جمعية إحياء التراث
2006/8/15	تيمور الشرقية	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر- تيمور الشرقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2006	الولايات المتحدة/ إعصار كاترينا	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأمريكي
2006	الفلبين/ ضحايا انهيار	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الفلبيني
2006/9/17	سرايفو	مساعدة مالية	جمعية إحياء التراث الإسلامي
2006/10/9	انغوشيا والشيشان	مساعدة مالية	حكومة أنغوشيا والشيشان
2006	أفغانستان	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأفغاني
2007/3/5	قرقيزستان	مساعدة مالية	حكومة قرقيزستان
2007/6/5	اندونيسيا/ زلزال تسونامي	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الاندونيسي
2007/8/2	باكستان/ إعصار سدر	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الباكستاني
2007/8/27	تيمور الشرقية/ خدمات طبية	مساعدات إغاثية	جمعية الصليب الأحمر
2007/8/29	البوسنة والهرسك	مساعدة مالية	حكومة البوسنة والهرسك
2007/9/25	أنغوشيا والشيشان	مساعدة مالية	حكومة أنغوشيا والشيشان
2007/10/2	أثيوبيا/ فيضانات	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأثيوبي
2007/10/2	أوغندا/ فيضانات	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الأوغندي
2007/10/2	كوريا الجنوبية/ فيضانات	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الكوري
2008/1/1	بنغلايش/ فيضانات	مساعدة مالية	الهلال الأحمر البنغلاديشي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2008/1/8	أذربيجان	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الأذربيجاني
2008/2/12	أفغانستان/ ثلوج	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الأفغاني
2008/4/9	ألبانيا/ تفجيرات	مساعدة مالية	رئاسة الجمهورية
2008/5/23	مينمار	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2008/6/3	الصين	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الصيني
2008/7/3	الفلبين/ إعصار فرانك	مساعدة مالية	الصليب الأحمر الفلبيني
2008/7/3	سارينام	مساعدة مالية	الاتحاد الدولي
2008/7/6	طاجكيستان	مساعدة مالية	رئيس جمهورية باكستان
2008/7/24	سيرلانكا/ تسونامي	مساعدة مالية	الصليب الأحمر السيرلانكي
2008/11/5	بروندي	مساعدة مالية	جمعية كوادر المسلمين
2008/11/5	سراييفو	مساعدة مالية	اللجنة الكويتية للإغاثة
2009/9/1	أثيوبيا/ فيضانات	مساعدة مالية	اللجنة الكويتية للإغاثة
2010/10/20	اندونيسيا/ زلزال	مساعدات إغاثية	سفارة الكويت في اندونيسيا
2011/2/3	غينيا بيساو	مساعدات إغاثية	الصليب الأحمر الغيني
2012/7/6	باكستان/ زلزال	مساعدات إغاثية	الهلال الأحمر الباكستاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2013/9/11	كازاخستان/ فقر	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الكازاخستاني
2015/12/1	أفغانستان	مساعدة مالية	الهلال الأحمر الكويتي
2016/8/15	ميانمار	مساعدة مالية	اللجنة الكويتية للإغاثة
2017/3/21	ميانمار	مساعدة مالية	اللجنة الكويتية للإغاثة

* من إعداد الباحث

* المصدر: جمعية الهلال الأحمر الكويتي

وبمراجعة بسيطة للحجم الهائل من المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الكويت التي ظهرت في الجدول السابق، يتضح مدى إدراك القيادة السياسية الكويتية لأهمية توظيف الثروة المالية الكويتية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، وذلك لضمان تعزيز مكانة الكويت على المستويات العربية والإقليمية والدولية على حد سواء، حيث يتضح بأن المساعدات الإنسانية الكويتية لم تنحصر في إطارها العربي، بل لم تنحصر في عمقها الإسلامي فحسب، بل امتدت لتشمل كافة أرجاء الأرض، وصولاً إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الممكن تحليل الجداول السابقة للمساعدات الإقليمية الكويتية من حيث القروض والمنح والمساعدات الإنسانية على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (19)

نسبة المساعدات الإقليمية الكويتية من حيث النوع والاتجاه (1997-2017)

	عربياً	إسلامياً	دولياً
القروض	%59	%23	%18
المنح	%77	%13	%10
المساعدات الإنسانية	%31	%49	%20

* من إعداد الباحث.

المصدر: الصندوق الكويتي للتنمية.

يلاحظ من الجدول السابق بأن النسبة الأكبر من القروض التي قدمتها الكويت كانت موجهة للدول العربية، حيث بلغت (59%) من إجمالي القروض التي قدمتها الكويت للدول على مدار السنوات العشرين الماضية (1997-2017)، كما كان النصيب الأكبر من المنح الكويتية موجهاً للدول العربية بواقع (77%) من إجمالي المنح، في حين بلغت النسبة الأكبر من المساعدات الإنسانية الكويتية للدول

الإسلامية بواقع (49%)، وهذا بدوره يوضح كيف وظفت الكويت ثروتها التي أنعم الله بها عليها في تقديم المساعدات والمنح والقروض لمختلف الدول عربياً وإسلامياً ودولياً، سعياً لتعزيز مكانة الكويت الإقليمية، سواء من حيث الدور الذي لعبته ولا تزال دولة الكويت في الوساطة الخارجية لحل النزاعات الإقليمية كما تم ذكره سابقاً بشكل تفصيلي في الفصل الرابع من هذه الدراسة، إضافة إلى تعزيز درجة المساندة الإقليمية للكويت من قبل العديد من الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أدى ظهور مصطلح دبلوماسية الدينار في السياسة الخارجية الكويتية منذ الأشهر الأولى لاستقلال الكويت عام 1961 إلى توظيفه بكفاءة عالية في تحقيق استقلال الكويت وضمان هذا الاستقلال في مواجهة المطامع الخارجية، حيث استطاعت الكويت ضمان الدعم العسكري الغربي والدولي، إضافة للدعم العسكري العربي الذي كانت تفضله الكويت، وسعت إلى تعزيز هذا الخيار من خلال انتهاج مع أطلق عليه "دبلوماسية الدينار" (Dinar Diplomacy).

أولاً: الاستنتاجات

شكل العامل الاقتصادي المتمثل في المساعدات الإنسانية الكويتية عاملاً رئيساً في رسم مكانة الكويت على المستويات العربية والإسلامية والدولية، من خلال ما قدمته من مساعدات للعديد من الدول خلال فترة الدراسة، والتي امتازت أكثر ما امتازت به كونها لم تكن مساعدات مشروطة بإملاءات سياسية معينة، أو فرض توجهات وآراء على بعض الدول.

ساهمت الثروة النفطية التي أنعم الله عز وجل بها على الكويت في تمكينها من رسم سياسية المساعدات الإنسانية منذ بدايات الاستقلال وحتى يومنا هذا، فشاركت الكويت أشقاءها العرب والمسلمون، والعديد من الدول الأجنبية ما حباها الله من ثروة، في سبيل الإنسانية التي آمن حكام الكويت بأهميتها بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى.

قام الصندوق الكويتي للتنمية بالدور الأكبر في رسم سياسة المساعدات الإنسانية الكويتية منذ إنشائه، ولعل السياسة التي تم إنشاء الصندوق بناءً عليها جعلت من مساعداته الإنسانية ذات طابع إنساني صرف بعيد عن كافة الاعتبارات، وهذا ما جعل من الصندوق الأداة الأكثر فاعلية في تعزيز مكانة دولة الكويت عربياً وإسلامياً وعالمياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استفادت الكويت من تجربتها القاسية إبان احتلالها سنة 1990 لتقوم بتكثيف جهودها في إطار المساعدات الإنسانية نظراً لما لمسته الحكومة الكويتية من دور فاعل لهذه المساعدات في استقطاب العون من الدول التي استفادت من مساعدات الكويت، حيث شاركت بعض هذه الدول في حرب التحرير، كما شاركت دول أخرى في تقديم المساعدات الإنسانية للكويتيين الذين اضطرتهم الظروف للإقامة المؤقتة في تلك الدول، كانوا مكان ترحيب فيها، كما قامت بعض الدول المدينة للكويت بعرض سداد ديونها للحكومة الكويتية آنذاك قبل موعدها نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها الحكومة الكويتية.

قامت الحكومة الكويتية بإعادة دراسة كيفية توظيف المساعدات الإنسانية خلال السنوات (1995-2015)، وذلك في ظل تغير المعادلات السياسية الإقليمية والدولية، وفي ظل تذبذب أسعار النقط العالمية وتدنيها في كثير من الحالات لمستويات غير مسبوقة، فقامت الحكومة بتشكيل لجان متخصصة في إعادة تقييم المساعدات الإنسانية وجعلها أكثر تخصيصاً وأكثر توجيهاً بالشكل الذي يخدم مصالحها إضافة للبعد الإنساني لهذه المساعدات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تم عرضه في فصول الدراسة، وما توصلت له من استنتاجات، فقد تم تقديم التوصيات الآتية:

استمرار حكومة الكويت في النهج القائم على تقديم المساعدات الإنسانية للدول المحتاجة والمتضررة نتيجة كوارث وفقاً لنفس السياسة الكويتية، والتي تقوم على مبدأ الإنسانية دون فرض أية إملاءات سياسية على الدول المتلقية، فهي بذلك تحافظ على دورها الإنساني وتعمل على توظيف الثروة التي حباها الله لها في خدمة البشرية.

العمل على محاولة توجيه المساعدات الإنسانية للشعوب بشكل مباشر من خلال لجان شعبية أو منظمات إغاثة دولية، وليس للحكومات، نظراً لما يمكن أن يرتبط بهذا الأمر من فساد داخل بعض الحكومات المستقبلة لتلك المساعدات الإنسانية، وذلك ما يمكن أن يضمن وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها الفعليين.

إنشاء لجنة متخصصة داخل الصندوق الكويتي للتنمية تعمل على إجراء الأبحاث والدراسات الخاصة بالتوظيف الأمثل للمساعدات الإنسانية في تعزيز مكانة دولة الكويت على المستويات العربية والإسلامية والدولية، دون المساس بالبعد الإنساني للمستفيدين.

محاولة إعادة تقييم المساعدات الإنسانية وتأثرها بالظروف السياسية الدولية وتذبذب أسعار النفط وارتفاع مستوى المعيشة للمواطن الكويتي، بالشكل الذي يحافظ على تقديم المساعدات الإنسانية ما أمكن، دون الإضرار بالمواطن ومستوى معيشته.

إجراء المزيد من الدراسات الأبحاث الخاصة بالمساعدات الإنسانية الكويتية، وتسليط الضوء على الثغرات البحثية التي لم يتم تناولها في الدراسات السابقة أو في الدراسة الحالية، على سبيل المثال العوامل الخارجية المؤثرة على المساعدات الإنسانية الكويتية في الدول المتلقية، من حيث عدم التوظيف الملائم لهذه المساعدات من قبل حكومات الدول المتلقية، أو الفساد الإداري الذي قد يحيط بالمساعدات الإنسانية من قبل بعض الأطراف المتلقية، وعلاقة ذلك بالتقليل من جدوى هذه المساعدات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب:

أسيري، عبد الرضا (2010) النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، مطابع الوطن، الكويت.

أسيري، عبد الرضا (1993) الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، وتحديات، مطابع القبس التجارية، الكويت.

الشراح، رمضان، والفقير، حسين (1994) الكويت والتنمية العربية: السودان، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

وكالة الأنباء الكويتية (2001) الكويت: أربعون عاماً من العطاء الإنساني، مركز المعلومات والأبحاث، الكويت.

2. المجلات:

أبو ناشي، سامي (2014) العمل الخيري الكويتي ركن أساسي في المنظومة الخيرية العالمية، العمل الإنساني جزء من تاريخ الكويت، المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، 28 ديسمبر/كانون أول، جدة، المملكة العربية السعودية.

الحمد، عبد اللطيف (2001) ذاكرة العطاء والإنماء من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة العربي، أغسطس.

الحميضي، بدر (2001) المبادرات الإنسانية الكويتية، مجلة الطليعة، العدد 1489، 11-17 أغسطس.

خضير، ماجد (2011) مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد التاسع والأربعون، ص ص 195-240.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيف، حامد (2013) ايجابيات وسلبيات الاقتصاد الكويتي، مجلة الشاهد، 10 أيلول/سبتمبر، الكويت.

الصقر، عبد العزيز (2014) العمل الإنساني جزء من تاريخ الكويت، المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، 11 سبتمبر/أيلول، جدة، المملكة العربية السعودية.

القطاطشة، محمد، والحضرمي، عمر (2007) الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، مجلة المنارة، 13 (4): 371-412.

الكفارنة، عارف (2009) العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد الثاني والأربعون، ص ص 13-41.

3. الرسائل العلمية:

الحديثي، إبراهيم (2014) الإجراءات المنظمة للعمل الخيري: الواقع والمستقبل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، جدة، المملكة العربية السعودية.

السلطان، منيرة (2012) الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً واسلامياً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

السلوم، خالد (2013) دور السياسة الخارجية الكويتية في تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السويس، مصر.

العازمي، استقلال (2006) السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1990-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العجمي، مبارك (2011) المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من 1980-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

4. التقارير:

أونكتاد (2014) تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد"، مركز الأمم المتحدة للإعلام، بيروت.

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2014) تقرير مجلس التجارة والتنمية، الدورتان التنفيذيتان السادسة والعشرون والسابعة والعشرون والدورة الثامنة والأربعون، الجمعية العامة، الملحق رقم 15، نيويورك.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2010) إسهامات الصندوق الكويتي في دعم التنمية بالعالم الإسلامي، الكويت.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2010) إطلالة على مسيرة الصندوق الكويتي للتنمية، الكويت.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2010) لمحة عن عمليات الصندوق، منشورات الصندوق الكويتي للتنمية، الكويت.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2010) التقارير السنوية خلال (1996-2010) ذات الأرقام من (39-47)، منشورات الصندوق الكويتي للتنمية، الكويت.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1996) التعاون من أجل التنمية، منشورات الصندوق الكويتي للتنمية، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزارة الخارجية الكويتية (2017) تقرير الكويت الاول عن المساعدات الخارجية الانمائية والإنسانية التي قدمتها الكويت خلال الفترة ما بين 1990– 2014، وزارة الخارجية الكويتية، الكويت.

5. المواقع الإلكترونية:

زهران، جمال (2008) الإطار النظري لصنع القرار السياسي: رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر صنع القرار، القاهرة، http://www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamal%20zahran.pdf.

يوسف، عصام (2016) الكويتيون والعمل الخيري: قصة الاصطفاف إلى جانب الإنسانية،

http://assabeel.net/article/2016/11/10.

موقع الهيئة العامة للاستثمار الكويتية http://www.kia.gov.kw

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Books:

Demir, s. (1976) The Kuwait Fund and the political economy of Arab regional development, New York: Praeger.

Picard, Louis, Groelsema, Robert, & Terry, Frank. (2007). Foreign Aid and Foreign Policy: Lessons for the Next Half-Century, Armonk: M E Sharpe.

2. Journals:

Berman, E., Felter, J., Shapiro, J., & Troland, E.(2013) Effective aid in conflict zones, voxeu.org, 26th May.

Janku, A. (2001) The North-China Famine of 1876-1879: Performance and Impact of a Non-Event, In: Measuring Historical Heat: Event, Performance, and Impact in China and the West, Symposium in Honor of Rudolf G. Wagner on His 60th Birthday, Heidelberg, November 3rd-4th, pp. 127-134.

Qian, N. (2014) Making Progress on Foreign Aid, Annual Review Economics, August 18th, 3.

Nunn, N., & Qian, N. (2014) US Food Aid and Civil Conflict, American Economic Review, 104 (6): 1630-1666.

3. Thesis:

Bermeo, Blodgett. (2008). Foreign Aid, Foreign Policy, And Strategic Development, PhD Dissertation, Princeton University, New Jersey , USA.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. Reports:

Doing Business (2014) Economy Profile: Kuwait, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Washington DC, USA.

5. Websites:

China Famine Relief Fund Shanghai Committee (2012) Epidemic Chinese Famine, https://archive.org/details/cu31924023248796, pp. 1, 88, 128, 157.

Edgerton-Tarpley, K. (2013) Pictures to Draw Tears from Iron, https://ocw.mit.edu/ans7870/21f/21f.027/tears_from_iron/tfi_essay.pdf.

High Level Panel on Humanitarian Cash Transfers (2018) http://www.odi.org/publications/9876-cash-transfers-humanitarian-vouchers-aid-emergencies Doing cash differently: how cash transfers can transform humanitarian aid.

What does 'shelterless' mean? (2018) https://www.devex.com/news/what-does-shelterless-mean-ask-the-humanitarian-encyclopedia-90442.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com